جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا
كلية الدراسات العليا

محددات الإستثمار في السودان(1990-2015م)

Investment Determinants in Sudan (1990-2015)

بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام

إعداد الطالبة:
تسنيم عز الدين وداعة الله سعيد

إشــراف:
د. عبد العظيم سليمان المهل

اكتوبر 2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إهـــداء

إلى الصنيع الزاخر الفياض والمعطاء

أمي وأبي

وإلى رســل المعرفة في كل زمانٍ ومكانٍ

وإلى رفيق دربي

زوجي العزيز

وإلى أخواتي

وإلى الدكتــور/ **عبدالعظيم سليمان المهل**

أطــال الله عمرهــ ومــدّ له في أيامه

وإلى كل الذيــن علمــوناحرفاً

الشكر والعرفان

الشكر أولاً لله سبحانه وتعالى الذي وفقني لهذا العمل المتواضع، والشكر ثانياً لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ممثلاً في الدراسات العليا، وكلية الدراسات التجارية قسم الإقتصاد الذين سنحو لي هذه الفرصة العظيمة أن أتناول هذا الموضوع العلمي الثر، وأتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الجليل (الدكتور/ **عبدالعظيم سليمان المهل**)، والشكر موصول إلى دائرة الأبحاث الإقتصادية وكل من وقف معي في أداء هذا الجهد وساندني،والى أفراد اسرتي جميعاً والشكر موصول أيضاً إلى وزارة الإستثمار، وجميع الجهات الأخرى التي مدت إلي يد العون والمساعدة.

مستخلص

هدف البحث الى معرفة المحددات التي تؤثر وتتأثر بالإستثمار في السودان خلال الفترة من (1990-2015م) بإستخدام طريقة التكامل المشترك ، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن مؤشرات تدفقات الإستثمار دون مستوى الطموحات ويعزى ذلك الى الكثير من المعوقات التي يجب أن تتخذ من الإجراءات والتدابيرلمعالجتها.كما افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار والتضخم.وان عدم استقرار السياسات الإقتصادية أدى لعدم الإستفادة من الموارد الأجنبية المتاحة كذلك كل من التعاون الدولي المشترك وتوفير الثقة وكفالة الضمانات لحقوق الملكية لتشجيع المستثمر الاجنبي والمحلي واعتمد البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري حيث يتم وصف الإستثمار كمؤشر من مؤشرات الإقتصاد والتعرف على محددات الإستثمار والمنهج الإحصائي في الجانب التحليلي بإستخدام نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الإستثمار ومحددات الإستثمار . واهم نتائج هذا البحث وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم والاستثمار في السودان **و**علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات والصادرات والإستثمار في السودان . واوصت الدراسة على واضعي السياسة الإقتصادية في السودان إعطاء مزيداً من الإهتمام بعوامل الإستقرار الاقتصادي مثل سعر الصرف. والاهتمام بتحسين مناخ الاستثمار لتشجيع الاستثمار في السودان وتنمية الصادرات التى تعتبر من ضمن العوامل المحفزة لتدفق الاستثمار الى السودان.

Abstract

The research aimed to identify the determinants that affect and using affected by investment in sudan during the period (1990-2015) by using the method of joint integration. The research problem is refresented in the low investment indicators which are attributed to many obstacles that need to be removed hypotheses were formulated : there is astatistically significant relationship between investment and inflation ; and the lack of political and economic stability have led to non-benefit from the available foreign resources ; likewise each of the joint international cooperation,enhancing confidence and safeguarding guarantees of ownership rights the domestic and foreign investors. The research to attract both has followed the descriptive approach in the theoretical aspect whereby the investment is described as one of the economic determinants and figuring out the investment determinants as well as the statistical approach in the analytical side adopled the standard model that shows the relationship between investment and investment indicators.The most outstanding findings of this study are the existence of inverse relationship between investment and inflation in Sudan and positive relationship between exchange rate and investment as well as an inverse relation between the Gross Domestic Product and Investment along with positive relation between imports and investment in addition to a positive relation between exports and investment in Sudan.The research recommended that economic policy makers in Sudan should give more attention to the factors to ensure economic stability such as exchange rate and improvement of investment climate to encourage investment in Sudan , developing exports which are considered one of the motivating factors for investment inflows into Sudan

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
مستخلص الدراسة	د
Abstract	ه
فهرس المحتويات	و
الفصل الأول **الإطار المنهجي والدراسات السابقة**	
المبحث الاول : الإطار المنهجي	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
فروض الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
منهجية الدراسة	4
مصادر البيانات	4
حدود الدراسة	4
هيكل الدراسة	4
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني **الإطار النظري**	
المبحث الاول : مفهوم وأنواع واهمية ودوافع ومخاطرالاستثمار	22-12-
المبحث الثاني : محددات الاستثمارفي السودان	25-23
الفصل الثالث **الاستثمار في السودان**	
المبحث الاول :مناخ الاستثمار في السودان	30-26

المبحث الثاني : قوانين الاستثمار في السودان	**50-31**
الفصل الرابع **الدراسة التطبيقية**	
المبحث الاول: توصيف النموذج القياسي	**55-51**
المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي	**59-56**
المبحث الثالث:تقييم النموذج القياسي	**60**
الخاتمة	
النتائج	**62-61**
التوصيات	**63**
المراجع	**66-64**
الملاحق	**68-67**

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة

يتمتع السودان بموقع إستراتيجي وذلك بقربه من الأسواق العربية الغنية التي تشهد نمواً مضطرداً ويمثل السودان منفذاً بحرياً لعدد من الدول يطل الموقع على البحر الأحمر مما يجعل السودان يتوسط الاسواق العالمية في الشرق الاوسط والشرق الاقصى في آسيا واوربا والولايات المتحدة، وبالرغم من الصعوبات التي يواجهها السودان فأنه يمتلك ثروات طبيعية لم يستغلها بعد لهذا اجتذبت اهتمام المستثمرين العرب والأجانب من شتى الدول كدولة واعدة للإستثمار خاصة بعد تصدير البترول ونسبة لندرة رأس لمال الاجنبي الامر الذي اثر سلباً على الخدمات الأساسية وعلى السوق السوداني وسجلت معدلات الإستثمار الأجنبي في السودان إنخفاض بعد ان كان يحتل الموقع الاول عربياً من ناحية جذب الاستثمار الأجنبي، ضعف التكنولوجيا وقلة الخبرة التقنية في السودانو الأوضاع السياسية والاقتصادية المتأزمة في البلاد أدت الى هروب رجال اعمال سودانيين وضخ إستثماراتهم في عدد من الدول وسجل معدل الإستثمار إنخفاضاً في إجمالي الناتج المحلي من 20% عام 2010م الى18% في عام2014م بينما إنخفض معدل الإستثمار التنموي الحكومي من3% الى 1.5% خلال تلك الفترة وقاد ايضاً عدم الإستقرار في الوضع الإقتصادي لتوقف العديد من المشروعات الإستثمارية فضلاً عن تردد الراغبين في الإستثمار بسبب نقص النقد الاجنبي لمقابلة تحويلات المستثمرين، لقد برزت أهمية جذب الإستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة لذا قد أصبح موضوع الإستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في اولويات الدراسات الإقتصادية المالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في مجال دراسة الإستثمار بجانبيه العيني والمالي بعد ان أصبحت مصادر التمويل الاستثماري غير مقتصرة على المصادر المحلية العالمية والتقليدية إذ تطورت واستخدمت أدوات وآليات وشبكة من المعلومات والإتصالات

والاستثمار في الأسواق العالمية أتاحت فرص ومزايا إستثمارية لم تكن متاحة في السابق. يعتبر الإستثمار أحد المكونات الهامة للإقتصاد الكلي، كما يعرف بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة ولفترة معينة من الزمن قد تطول وقد تقصر بهدف الحصول على تدفقات مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال.

وهناك عدد من أنواع الإستثمار منها الإستثمار الحكومي والإستثمار الخاص والإستثمار الثابت والإستثمار المخزون والإستثمار الصافي والإستثمار الإحلالي والإستثمار المستقل والإستثمار المحفوز.

ومن خلال ذلك تظهر أهمية الإستثمار خصوصاً للبلدان النامية المتجهة نحو النهوض والتطور الحضاري والتنموي والتي عليها إيلاء الإهتمام الأكبر علمياً وعملياً بموضوعات الإستثمار.

كما يدور السؤال حول ما اذا كانت هناك استثمارات اجنبية في القطاعين الاستراتيجين الرئيسينو هما القطاع الزراعيو القطاع الصناعي ام أن معظم هذة الاستثمارات تركزت في القطاع الخدمى لسهولة الدخولو الخروج منه وبسبب عائده المادى السريع.

كما اننا نتوقع أن تكون هناك معوقات للاستثمار الاجنبي تتعلق بالجانب العملي و الاجرائي فيما يخص قانون تشجيع الاستثمار.[1]

مشكلة الدراسة:

بفضل حزمة متناسقة من السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة والتوجه نحو إستغلال الإمكانات النفطية بالبلاد فقد شهدت البلاد طفرة إستثمارية منذ عام 1998م حيث وصلت نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة 32% من الناتج المحلي الإجمالي.وفي العام 2000، بلغت الإستثمارات في مجملها 392 مليون دولار وارتفعت الى 1511 مليون دولار أمريكي في عام 2004م. وفي عام 2005م وصلت الإستثمارات الى 2.3 مليار بزيادة 53% وسجل معدل الإستثمار إنخفاضاً في الناتج المحلي من 20% عام2010م الى 18% في عام 2014م بينما انحفض معدل الإستثمار التنموي الحكومي من 3% الى 1.5% خلال تلك الفترة، رغم الجهود المبذولة من الدولة الإ أن

[1]وزارة الإستثمار ، تقرير 2014 ، السودان ، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات

مؤشرات تدفقات الإستثمار دون مستوى الطموحات، ويعزى ذلك الى الكثير من المعوقات التي يجب أن تتخذ من الإجراءات والتدابير بما يمكن من ازالتها حتى تتحقق الاهداف المنشودة من روؤس الأموال الأجنبية وكذلك التوصل الى العوامل المؤثرة على الإستثمار لتحديد الأثر المباشر وغير المباشر على المتغيرات.

أهداف الدراسة:

1. معرفة محددات الإستثمار التي تؤثر وتتأثر بالإستثمار في السودان بإستخدام طريقة التكامل المشترك في الفترة 1990- 2015.
2. التعرف على عوامل جذب الاستثمار الى السودان.
3. التعرف على واقع الاستثمار في السودان ومعرفة معوقات الإستثمار في السودان.

فروض الدراسة:

1. وجود علاقة عكسية بين الاستثمار والتضخم.
2. وجود علاقة طردية بين الاستثمارو الناتج المحلي الاجمالي.
3. عدم توفر استقرار السياسات الإقتصادية أدى لعدم الإستفادة من الموارد الأجنبية المتاحة كذلك كل من التعاون الدولي المشترك وتوفير الثقة وكفالة الضمانات لحقوق الملكية تشجع المستثمر الاجنبي والمحلي.

أهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة من ناحيتين:

1. الناحية الأكاديمية العلمية تكون هذه الدراسة إضافة حقيقية للدراسات الاقتصادية والنظرية لدى الباحثين والدارسين عن الإستثمار وغلق الفجوة في الأدبيات المتعلقة بالإستثمار في السودان.
2. الناحية العملية فيمكن ان تعمل الدولة من خلال هذه الدراسة على توفير بيئة إقتصادية امنة ومناسبة لإستقرار رأس المال الأجنبي،ويستفيد الباحثين ومتخذي القرار من هذه الدراسة وذلك انطلاقاً من دور الإستثمار البارز في عملية التنمية الإقتصادية باعتباره المتغير الأهم في تحديد معدلات النمو الإقتصادي.

منهجية الدراسة :

انتهجت الدراسة إسلوب المنهج الوصفي في الجانب النظري حيث يتم وصف الإستثمار كمؤشر من مؤشرات الإقتصاد والتعرف على محددات الإستثمار والمنهج الإحصائي في الجانب التحليلي بإستخدام نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الإستثمار ومحددات الإستثمار.

مصادر البيانات :

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية التي توفرت في المراجع، والدوريات، والتقارير الحكومية الصادرة كوزارة المالية، وبنك السودان، ومعلومات وزارة الإستثمار، والأدبيات السابقة بالإضافة الى تقارير المؤسسات الدولية وغيرها من المصادر.

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية للدراسة: في الفترة من (1990-2015م)

الحدود المكانية للدراسة**:** جمهورية السودان

هيكل الدراسة

تتكون الدراسة من اربعة فصول، **الفصل الأول :** فصل تمهيدي يتكون من مبحثين يتناول المبحث الاول الإطار المنهجي والمبحث الثاني الدراسات السابقة. يتناول الفصل الثاني الإطار النظري ويتكون من مبحثين المبحث الاول يشتمل على مفهوم وأنواع وأهمية ومكونات ودوافع ومخاطر الإستثمار ويتناول المبحث الثاني محددات الإستثمار. الفصل الثالث يتناول الاستثمار في السودان يتكون من مبحثين المبحث الاول مناخ الاستثمار في السودان ,والمبحث الثاني قوانين الاستثمار في الاستثمار في السودان.الفصل الرابع يستعرض الدراسة التطبيقية ويتكون من ثلاثة مباحث يتناول المبحث الاول توصيف النموذج القياسي والمبحث الثاني تقدير النموذج القياسي الذي يحدد العلاقة بين الاستثمار ومحددات الاستثمار عن طريق التكامل المشترك والإنحدار بواسطة برنامجEviews. ويتناول المبحث الثالث تقييم النموذج القياسيواخيراً الخاتمة وتحتوي على النتائج والتوصيات والملاحق. من خلال التحليل يتم التوصل الى النتائج وخلاصة الدراسة ومن ثم تقديم التوصيات والمقترحات المناسبة.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1-دراسة السماني مصباح عبدالمحسن أحمد،2010م، محددات الإستثمار في السودان خلال الفترة 1990-2008م رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

تتمثل مشكلة الدراسة في إيجاد النموذج الأمثل الذي يشمل أهم المتغيرات التي تؤثر علي الإستثمار الأجنبي المباشر. هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الإستثمار الأجنبي وتحديد العوامل المؤثرة عليه وقياس درجة تأثيرها وتحديد العلاقة بينها.

افترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، توجد علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتضخم والاستثمار والدين الخارجي، أن سعر الصرف ليس له دلالة معنوية على الاستثمار الاجنبي المباشر، افضل نموذج يمثل دالة الاستثمار الأجنبي المباشر هو النموذج الذي يشمل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم من الناحية الاقتصادية والقياسية.

المنهج الذي اتبعته الدراسة المنهج التحليلي الوصفي ومنهج الإقتصاد القياسي.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم والإستثمار والدين الخارجي و أن سعر الصرف ليس له دلالة معنوية على الإستثمار الاجنبي المباشر

أفضل نموذج يمثل دالة الاستثمار الاجنبي المباشر هو النموذج الذي يشمل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم من الناحية الاقتصادية والقياسية. [1]

أهم التوصيات التركيز على تطوير البنية التحتية للاقتصاد لزيادة الناتج المحلي الاجمالي والتقليل من تكلفة الاستثمارات ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، إتباع

[1] السماني مصباح عبد المحسن أحمد ، 2010م ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في للفترة (1990-2008م) باستخدام الإنحدار الخطي المتعدد ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

السياسات النقدية والمالية المناسبة وذلك بغرض تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد الخارجي والتعامل مع الدول المتطورة من اجل نقل التكنولوجيا والخبرات.

2. دراسة واقع الإستثمار في السودان (المحددات والحلول)،2010م.

مشكلة الدراسة تتعلق بتجربة السودان في جذب الإستثمار المباشر والغير مباشر ومدي إمكانية إستفادة الدول النامية من هذة التجربة وتحديد أهم المعوقات المباشرة والغير مباشره للإستثمار في السودان.

افترضت الدراسة محددات للإستثمار مثل السياسة الضريبية وفرض الرسوم لها أثر سلبي على تدفق الإستثمارات الى السودان.

وهدفت الدراسة الى التعرف على عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر والتي تحفذ المستثمر علي إرتياد مجالات اوسع من النشاطات الإقتصادية في الدول النامية خاصة السودان والتعرف علي محددات الإستثمار المباشر والغير مباشر.

واتبعت الدراسة اسلوب المنهج الوصفي والتحليلي

أهم النتائج من أجل تحقيق فرص النموالإقتصادي أن يكون النظام القانونى واضحاً ودستورياً يحمي كافة المستثمرين واولوية نمو البنية التحتية وكذالك العوامل الجغرافية لها دور في تحقيق النموجذب رؤوس الأموال الأجنبية. [2]

اهم التوصيات جذب رؤوس الاموال الاجنبية الي الداخل ووضع إستراتيجية للتحرك نحو إعادة تطبيق علاقات السودان مع كافة المؤسسات والهيئات المالية والإقتصادية العالمية. وضع برنامج لهيكل الإقتصاد يستهدف إزالة التشوهات في الإقتصاد وقادر علي جذب وثقة إحترام الدول الإستثمارية والدخول مع

المؤسسات المالية في برنامج دفعيات رمزيةو التوصل الى نتائج إيجابية في المحور يعتمد على قدرة

[2] واقع الإستثمار في السودان ، 2010 م ،المحددات والحلول، بدون ناشر

الإدارة الإقتصادية في اثبات الجديةوالمصداقية في المحور الاول و الثاني و بناء جسور العلاقات الشخصية مع الإدارات التنفيذية في تلك المؤاسسات في إطار الإحترام المتبادل.

3. دراسة محمد سليمان احمد كرسي، 2008م، واقع ومشاكل ومعوقات الإستثمار المباشر بالسودان (بالتركيز على ولاية الخرطوم) رسالة ماجستير:

هدفت الدراسة على عكس مساهمات الاستثمارات بدفع حركة الاقتصاد بالسودان من خلال معرفة أهم مجالات وفرص الإستثمارات المطروحة من قبل الجهات المعنية بالإستثمارات من ناحية والفرص المرغوب الإستثمار فيها من قبل المستثمرين من ناحية أخرى ومن ثم التعرف على الأساليب والوسائل التي من شأنها جذب رؤوس الأموال الأجنبية في للسودان. تفترض الدراسة أن التمويل والبنيات التحتية والتشريعات القانونية مقومات رئيسية في سبيل تنمية الإستثمار المباشر بالسودان، والإمتيازات الممنوحة ممثلة في الإعفاءات الضريبية والجمركية اقل من طموحات المستثمرين لذلك لم يتم جذبهم.وان عدم توفر الإستقرار السياسي والإقتصادي أدى لعدم الإستفادة من الموارد الأجنبية المتاحة كذلك كل من التعاون الدولي المشترك وتوفير الثقة وكفالة الضمانات لحقوق الملكية تشجيعا للمستثمر الاجنبي والمحلي على سواء.

إنتهجت الدراسة المنهج الاحصائي مركز على الاسلوب الاستنباطي والاستقرائيو النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان بعض المصانع تعمل بمواقع مؤجرة لحل مشكلة الخدمات وعدم توفر الوقود والكهرباء والمياه والاتصالات. [3]

وا إتضح ان البنوك والمؤسسات المالية تشجع تمويل المشروعات الإستثمارية والأليات والمعدات المستوردة من الخارج لاتلائم بيئة السودان.

واوصت الدراسة بدقة جمع البيانات وذلك لوجود مشاكل نماذج الإقتصاد القياسي(اختلاف التباين والارتباط الخطي المتعدد) في النموذج ويرى الباحث انه يمكن

[3] محمد سليمان احمد كرسي، 2008م ،واقع ومشاكل ومعوقات الإستثمار المباشر بالسودان (بالتركيز على ولاية الخرطوم) رسالة ماجستير.

توسيع النموذج بادخال متغيرات اخرى ذات تأثير على الاستثمار كالضرائب والتمويل المصرفي وعوائد البترول.

4- دراسة ناهد عمر حسن الخليفة محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة 1990-2008م / رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا[4][2]

تكمن مشكلة الدراسة في أن الدول النامية من خلال سعيها لتحقيق التنمية الإقتصادية فانها تواجه نقص في رؤوس الأموال والسلع الرأسمالية لإحداث التغير الإقتصادي المطلوب كما أن البنية الإقتصادية تعد غير مشجعة للإستثمارات الأجنبية والتساؤل هوكيف يجذب السودان المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة؟

وهدفت الدراسة الى الوقوف على دراسة محددات الاستثمار الاجنبي، وتناولت أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان، معرفة المعوقات والمشاكل التي تواجه الإستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة إمكانية إستحداث لأليات ووسائل لتحسين كفاءة إدارة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان.

وتفترض الدراسة الزيادة في الناتج المحلي تؤدي الى ارتفاع معدلات الإستثمار الأجنبي، وجود علاقة عكسية بين سعرالصرف والتضخم والإستثمار الأجنبي

5- دراسة محمد عوض الكريم ادم احمد، 2006م، محددات الإستثمار في السودان للفترة (1970-2000م) رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة أمدرمان الإسلامية.[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم ثبات المتغيرات المحددة للإستثمار لذلك نتج عنه صعوبة إيجاد عوامل محددة تفسر التغير ات التي تحدث الإنفاق الاستثماري.

هدفت الدراسة الي إيجاد العوامل الأساسية المؤثرة على على حجم الإنفاق الإستثماري.

افترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين الإستثمار والدخل القومي والإستثمار وسعر الصرف، وجود علاقة عكسية بين الإستثمار ومعدل التضخم والإستثمار والدخل القومي

---

[2] ناهد عمر حسن الخليفة محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة 1990-2008م / رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

[1] محمد عوض الكريم ادم احمد ، 2006م ، محددات الإستثمار في السودان للفترة (1970-2000م) رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة أمدرمان الإسلامية.

والإستثمار وسعر الصرف، وجود علاقة عكسية بين الاستثمار ومعدل التضخم والاستثمار وسعر الفائدة.

المنهج الذي اتبعته الدراسة هوالمنهج الاستنباطي والمنهج الإستقرائي وفي الجانب التطبيقي المنهج الاحصائي

اهم النتائج التي تم التوصل اليها بعد تحليل النتائج توصل الباحث الي أفضل نموذج لمحددات الإستثمار في السودان يتمثل في الدخل القومي وسعر الفائدة وسعر الصرف للسنوات الماضية ومعدلات التضخم في فترة الدراسة لها تأثيرها سلبي علي الانفاق الاستثماري

اهم التوصيات العمل على جذب الإستثمارات الأجنبية ومعاملتها كمعاملة الإستثمارات الوطنية والسماح لها بالاستثمارات في كافة المجالات ومنحها ميزات وضمانات كافية.

و العمل على خفض معدلات التضخم من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم زيادة الدخل القومي عن طريق الإستثمار في القطاعات الإقتصادية بناء على الظروف الإنتاجية المتاحة.

6- دراسة رانية عبدالله حسن عبدالله، 2000م، دالة الإستثمار في السودان خلال الفترة (1980-1990م).

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الإستثمار من أكثر المتغيرات تغيراً وحساسة للتقلبات الإقتصادية لذلك فان العوامل المؤثرة عليه تتغير من فترة لأخرى تبعاً لتغير الأحوال الإقتصادية وعدم ثبات المتغيرات المؤثرة المحددة للإستثمار نتج عنه صعوبة إيجاد دالة محددة تفسر تغيرات الإستثمار.

هدفت الدراسة الى التعرف على المتغيرات الأساسية المؤثرة على حجم الإستثماروتحديد العلاقات الموجبة والسالبة بين هذه المتغيرات ضمن إطار النظرية الاقتصادية وذلك من خلال بناء نموذج قياسي للاستثمار يتضمن أهم هذه المتغيرات.

إفترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين الاستثمار والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الانفاق الحكومي والادخار والاستثمار لفترة سابقة كل على حدا وعلاقة عكسية بين

الاستثمار وسعر الفائدة وايضاً افترضت الدراسة وجود حالة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في نموذج الإستثمار.

المنهج الذي اتبعته الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي في الجانب النظري والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي.

اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود ارتباط قوي بين الاستثمار والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الانفاق الحكومي والادخار والاستثمار لفترات سابقة وسعر الفائدة، نتيجة للتحليل اعتبر متغير الاستثمار للفترات السابقة متغير غير مرغوب فيه وذلك لما احدثه من اثار سلبية على اشارات بعض الثوابت اعتبر متغير الادخار غير ضروري لانه لم يؤثر بشكل ملحوظ على قيم واشارات الثوابت اضافة الى انه لم يغير في قيمة معامل الارتباط[1].

اهم التوصيات تجنب تأثيرات الارتباط الخطي المتعدد وتقليص المشكلة التي ظهرت بين متغيرات النموذج وذلك بزيادة حجم العينة واستخدام إحصائيات موسمية لو شهرية بدلاً من الإحصائيات السنوية.

7- دراسة هند خالد حمد الملك – دور الإستثمار الأجنبي المباشر في احداث التنمية المستدامة في السودان (دراسة حالة بنك البركة السوداني)

تكمن مشكلة الدراسة في ان اهم معوقات الاستثمار الأجنبي ضعف البنيات الأساسية، عدم الإستقرار السياسي الامني، عدم استقرار السياسات الاقتصادية بالاضافة للإنعكاسات السالبة للإستثمارات الأجنبية لإستغلالها في المجالات غير الإنتاجيةوتفترض الدراسة ان الاستثمار الأجنبي المباشريلعب دوراً إيجابياً في تحقيق نمو اجمالي الناتج المحلي وساهم في نقل التقنية والمعرفة الحديثة ويوفر فرص العمل.

اتتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي للإحصاءات التي تم التوصل اليها[2]

---

[1] رانية عبدالله حسن عبدالله ، 2000م ، دالة الإستثمار في السودان خلال الفترة (1980-1990م)

[2] هند خالد حمد الملك – دور الإستثمار الأجنبي المباشر في احداث التنمية المستدامة في السودان (دراسة حالة بنك البركة السوداني)

التعليق على الدراسات السابقة :

إسم الدراسة	التشابه	الإختلاف
واقع الاستثمار في السودان(المحددات والحلول)،2010م	تحديد أهم المعوقات المباشرة والغير مباشره للإستثمار في السودان والتعرف على محددات الاستثمار	افترضت الدراسة محددات للإستثمار مثل السياسة الضريبية وفرض الرسوم لها أثر سلبي على تدفق الإستثمارات الى السودان.
واقع ومشاكل ومعوقات الإستثمار المباشر بالسودان،2008م	دراسة اهم مشاكل ومعوقات الاستثمار في السودان وعدم توفر الإستقرار السياسي والإقتصادي اثر سلباً على الاستثمار	مساهمات الاستثمارات بدفع حركة الاقتصاد بالسودان من خلال معرفة أهم مجالات وفرص الإستثمارات المطروحة من قبل الجهات المعنية بالإستثمارات
محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة 1990-2008م	البنية الإقتصادية تعد غير مشجعة للإستثمارات ووجود علاقة عكسية بين التضخم والاستثمار	الفترة الزمنية والمتغيرات
محددات الاستثمار في السودان(1990-2008)	تحديدالعوامل المؤثرة على الاستثمار وقياس درجة تأثيرها	الحدود الزمانية والمتغيرات
محددات الاستثمار في السودان(1970-2000)	عدم ثبات المتغيرات المحددة للإستثمار	فترة الدراسة
دالة الإستثمار في السودان خلال الفترة (1980-1990م)	التعرف على المتغيرات المؤثرة على حجم الإستثمار وتحديد العلاقات الموجبة والسالبة بين المتغيرات	الفترة الزمنية واخذ متغير الاستثمار للفترات السابقة
دور الإستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التنمية المستدامة في السودان (دراسة حالة بنك البركة السوداني)	دراسة اهم معوقات الاستثمار	الإنعكاسات السالبة للإستثمارات الأجنبية لإستغلالها في المجالات غير الانتاجية.دراسة حالة بنك البركة

تشابهت الدراسة مع جميع الدراسات في دراسة محددات الإستثمار في السودان والتطرق الى أهم معوقات الاستثمار فيالسودان وإختلفت مع جميع الدراسات في المتغيرات والحدود الزمانية.

المبحث الاول

مفهوم وتعريف وأنواع الإستثمار

مفهوم الاستثمار:

يقصد بالإستثمار(Investment) في اللغة، نجد أن معنى أثمر اي صار فيه الثمر ماخرج ثمره، والثمر مابلغ أن يجني والثمراء جمع الثمر وثمر الرجل اي تمول متمول بمن كثر اي قدم مستثمرون وأثمر الرجل ماله اي نماه وكثر.

الإستثمار في اللغة يعني طلب الحصول على الثمر، ثمر الشئ ماتولد عنه يقال أثمر الشئ إذا ظهر ثمره وثمر الشئ إذا نضج وكمل، وثمر ماله اي كثر، وأثمر الشجر اي بلغ وأ ان الأثمار وأثمر الشئ إذا تحققت نتيجة.

يقال أثمر الشجر أي طلع ثمره وشجره، وأثمر الرجل اي كثر ماله وثمر الله ماله تثميرا اي كثره.الإستثمار استفعال اي طلب الثمر وعليه فان الاستثمار واستثمار المال يقصد به طلب الثمر من اجل المال والغاية من الإستثمار وا ستثمار المال تحقيق الربح والإستثمار أصلاً ليسالربح وا نما وسيلة للحصول على الربح.

يرى البعض أن الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من اجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي اكبر والبعض الأخر يعرف الاستثمار بأنه التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الإنخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.

يقصد بالإستثمار (Investment)إصطلاحاً إستخدام الأموال في الإنتاج اما مباشرة بشراء الاالات والمواد الاولية واما بطريقة غير مباشرة كشراء الاسهم والسندات[1].

[1] محمد مطر، 1999م ، إدارة الإستثمار ، الأردن ، عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ص60.

ويقصد بالإستثمار في معناه الاقتصادي : توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض الرأسمال القديم أما لفظ الإستثمار في الفكر الإداري والمحاسبي فيقصد به توظيف الأموال في اصول متنوعة (اصول متداولة، واصول ثابتة) واصول اخرى، ويرى البعض ان الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاكي حالي من اجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي اكبر.

الاستثمار هو نشاط فردي او جماعي ينطوي على استخدام المدخرات بهدف الحفاظ علىقيمة الاصول المالية، إضافة الى تحقيق عائد مالي مستمر على هذه الاصول المالية، فالاستثمار هو التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة وعلى ذلكفان الإستثمار يمثل تدفقاً نقديا وليس رصيداً قائما وهذا يعني ان رأس المال يمكن قياسه عند نقطة زمنية معينة وبالتالي فان الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية محددة.

مفهوم الإستثمار بالمعنى الإقتصادي :

هو إكتساب الموجودات المادية وذلك لان الإقتصاديين ينظرون الى توظيف الأموال على أنه مساهمة. ومن التعريفات السابقة للإستثمار يمكن ان نستنتج منها عنصرين رئيسين لمفهوم الاستثمار هما العائد والمخاطرة ويختلف مقدار العائد ودرجة تحمل المخاطرة من فرد الى اخر هذا الاختلاف ادى الى ظهور بعض المصطلحات في بيئة المستثمرين مثل المضاربة. (5)

أنواع الإستثمار :

تصنف الإستثمارات الى عدة أنواع وذلك كما يلي :

1- تصنيف الإستمار وفقاً للغرض من القيام به :

أ- الإستثمار الصافي : يمثل الاستثمار الصافي الأضافة الصافية الى رصيد الإستثمارات في البلد ويتم القيام بهذا النوع من الإستثمارات اذا كان النوع المتاح من

(5)- قاسم نايف ، 2009م ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى ، الاردن ، عمان ، دار الثقافة ، ص ص 29 – 30.

الاستثمارات لا يكفي لانتاج حجم الناتج المخطط و المرغوب فيه ولذلك يتم اضافة استثمارات اذا كان الرصيد المتاح من الاستثمارات الجديدة بغرض استكمال الطاقة الانتاجية المرغوبة.

ب- الاستثمار الأحلالي : يتمثل الاستثمار الاحلالي في الاستثمارات التي تضمن الحافز على الطاقة الانتاجية القائمة ويتم بغرض تعويض الهالك من رأس المال خلال العمليات الانتاجية وبغرض تعويض المتقادم من رأس المال بسبب ظهور الات الاحداث منه.

2- تصنيف الاستثمارات وفقاً لإمكانية قياس العائد :

أ- الاستثمارات الملموسة : هي الاستثمارات التي يمكن قياس االعائد منها مباشرة مثل الاستثمار في المشروعات الزراعية و الصناعية و مشروعات النقل والتشييد.

ب- الاستثمارات غير الملموسة : هي الاستثمارات التي لايمكن قياس عائدها النقدي مباشرة ولكنها تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية بطريقة غير مباشرة مثل الاستثمارات في الصحة.

3- تصنيف الاستثمارات وفقاً لمدة بقائه :

الاستثمار الثابت : يتمثل الاستثمار الثابت في الاستثمارات التي يزيد عمرها الانتاجي مثل :

- الاستثمارات في المعدات والالات والهياكل الانتاجية.
- الاستثمارات في الانشاءات. [6]

وتصنف أيضاً الإستثمارات الى محلية وخارجية وبعضها قصير الأجل والأخر طويل الأجل ومن اشكال الإستثمارات الخارجية :

القروض :

القروض الخارجية يمكن أن تكون عامة تقدمها مؤسسات الدولة الى حكومات أخرى وتقدم القروض الخارجية عادة لتمويل مشروعات إستثمارية أو تمويل مشروعات

(6)- أحمد رمضان نعمة الله د.محمد سعيد عائد ، ايمان ناصف ، 2001 ، النظرية الإقتصادية الكلية (الاسكندرية دار الجامعة طبع ونشر وتوزيع) ص54.

إستراتيجية في البلدان المقترضة وتتم دراسة وتقديم القروض من جانب بناء على جدوى المشروعات الإستثمارية المراد تمويلها.

الإعتماد على القروض على القروض الخارجية لتمويل التنمية لايخلو من عيوب جوهرية يمكن تلخيصها

- ✓ القروض الخارجية ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها فالإتجاهات السياسية والعلاقات الدولية تلعب دوراً هاماً في إمكانية الحصول عليها وا إذا أمكن الحصول عليها قد تتضمن شروط مالية وسياسية قاسية.
- ✓ أما القروض من الهيئات الدولية فلابد من ضرورة عضوية الدولة المقترضة في الهيئة وعدم تجاوز القرض لحجم محدد من حصتها في رأس مال الهيئة ومركز الدولة الإقتصادي وتحديد المشروعات التي تستخدم فيه[2].

الاستثمارات المباشرة :

هي تلك الإستثمارات التي تتم في شكل شركات أومشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للإستثمارات بناءاً على إتفاقيات ثنائية أومتعددة الأطراف أوبموجب قوانين الإستثمار للبلد المضيفة وتأخذ شكل شركات مساهمة أو غيرها من أشكال الشركات وتمارس نشاطها في البلد المضيف وتخضع لقوانين ونظم تلك البلدان.

يمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر الى نوعين :

1/ الإستثمار المشترك[3]:

ويعرف على أنه مشروعات الأعمال يشارك فيها أكثر من دولتين بصفة دائمة والمشاركة لاتقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد ايضاً الى الإدارة والخبرة.

2/ الإستثمارت المملوكة بالكامل للمستثمر[3]:

تمثل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات ولكن الكثير من الدول النامية المضيفة للإستثمارات الأجنبية تتردد كثيراً بل ترفض احياناً التصريح لهذه للشركات

---

[2] حامد العربي ، 2000 ، تقييم الإستثمارات ، القاهرة ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،– ص ص42_43

[3]عبدالسلام ابو قحف،2003 ،الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، الاسكندرية مؤسسة الشباب الجامعية ص.ص15- 16

[1] حامد العربي . مرجع سابق ، ص43

بالتملك لكامل لمشروعات الإستثمار وهذا خوفاً من التبعية الإقتصادية وكذلك الحذر من إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية.

الإستثمارات غير المباشرة :

هي الإستثمارات الخارجية للبلد المصدر لرأس المال للإستثمار وتقوم بإستثمار هذه الأموال في مشروعات إستثمار ية في كثير من بلدان العالم.

مفهوم الإستثمار الأجنبي :

ويعرف على انه هو عملية انتقال الاصول من الدولة (الأم) الى اخرى وتسمى (الدولة المضيفة) سواء كان هذا المال في صورة نقدية او عينية لفترة قصيرة او طويلة من الزمن وذلك بواسطة أفراد أو مؤسسات أو حكومات، وذلك مقابل تملك كل او جزء من الاستثمار في المشروع ايضاً يعرف بانه هو امتلاك احد الافراد او المؤسسات في دولة ما لاصول تعمل في دولة اخرى وذلك سواء كان بحق او بدون حق في ادارة تلك الاصول سواء لفترة زمنية قصيرة اوفترة زمنية طويلة وغالباً طويلة الاجل،وذلك سعياً وراء ربح اوفر، او عمالة ارخص، او تفتح اسواق جديدة ((2)).

هنالك عدة فوائد يجنيها البلد المضيف من الإستثمارات الأجنبية تتمثل فيما يلي:

- يعتبر الإستثمار الأجنبي مورداً إضافياً للبلد المضيف لدعم موارده المحلية.
- تساهم الاستثمارات الاجنبية في تحريك موارد القطر المضيف للدخول في مشاريع مشتركة وا إضافة تقانات حديثة في الإنتاج والإدارة.
- ربط البيئة الإستثمارية بالبلد المضيف بالعالم الخارجي والأسواق العالمية ممايزيد من كفاءة السوق المحلي وتوسيع دائرته.
- وعلى المستوى العالمي فقد ازدهر الإستثمار الأجنبي المباشر في عقد التسعينات من القرن العشرين حيث قفزت ارقامه من 209 مليار دولار عام 1990م الى 1119مليار دولار عام 2000م بنسبة زيادة قدرها 435% وقد استثأثرت الدول الصناعية بالنصيب الأكبر من هذه الإستثمارات في حين بلغ نصيب دول العالم الثالث اقل من 10% من جملة الاستثمار الاجنبي

(2)-طاهر محسن صالح مهدي ، 2005 ، المسؤلية الإجتماعية واخلاقيات العمل ، الاردن (عمان ، دار وائل االنشر والتوزيع) ص21.

وقد أوضح تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 2003م الذي تصدره المؤسسة العربية للإستثمار ان اجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الدول العربية خلال عام 2002م بلغ حوالي 4.23 مليار دولار مقارنة نحو6.72 مليار دولار عام 2001م وقد اشار

التقرير الى ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان قد ارتفع فيما بين عامي 2001و2003م من نحو574مليون دولار الى 681 مليون دولار ويشكل ذلك نحو16.1% من إجمالي التدفقات الإستثمارية الأجنبية الواردة الى الدول العربية عام 2002م، بينما بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العم 2007م نحو2.2 مليار دولار، ويشكل ذلك نسبة قدرها 1.9% من إجمالي التدفقات الإستثمارية الأجنبية الواردة للدول العربية. (7).

الإستثمار المحلي :

هو الإستثمار في السوق المحلي الذي يحتوي على العديد من المجالات الإستثمارية داخل البلد الذي يعيش فيه المستثمر عن طريق المشاريع القائمة في قطاع الأعمال والأسواق المالية والتعامل مع العملات المختلفة.

الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والاوراق المالية والمشروعات التجارية ويعرف كذلك على انه الاستثمار الوطني الذي تكون فيه جنسية المستثمر وطنية ا سواء كانوافراد اومؤسسات ولهذا للإستثمار المحلي اولوية على الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول والمجتمعات.

لابد من إعطاء الاهمية الكبيرة للقطاع الخاص من خلال تشجيع وتحفيز الإستثمار من اجل المشاركة في عملية التنمية ولتشجيع الاستثمار المحلي لابد من تهيئة وتحسين بيئة اعمالها.

كلما كانت الإستثمارات المحلية ممولة بالمدخرات المحلية وليس من خلال الإقتراض من الخارج فإنها تكون أكثر فاعلية وتضمن حركة رأس المال وارباحه داخل

(7)- مناخ الإستثمار العربي ، تقرير 2007 ، ص71

السوق المحلية وتقلل إستزاف الموارد الذي يحدث في حالة الإقتراض من الخارج، ونؤكد أن استنهاض وتطوير الإستثمارات المحلية لايعني الإنغلاق بل يتطلب تعزيز الإندماج في الإقتصادين الإقليمي والعالمي ولكن من مواقع متوازنة وعادلة كما ان الاستثمارات الأجنبية التي ستأتي بالضرورة في حالة بدء دورة من النمو والإزدهار.

وقد اصبحت الاستثمارات المحلية هي الاساس والقادرة على ايجاد دورات الازدهار الاقتصادي في اي بلد فتلك الدورات تتحقق بالاساس من خلال سواعد وعقول واموال ابناء البلد وتغري المستثمرين الاجانب للتوجة لتلك البلاد.

ويحتل الإستثمار المحلي مكانة هامة في إقتصاديات الدول وذلك لما له من أهمية في تحقيق التنمية الإقتصادية وله تأثير على عدة متغيرات إقتصادية والواقع الإقتصادي وقد تنافست الدول على زيادة حجم المخزون من الإستثمارات لديها وذلك باستخدام مختلف الوسائل والأساليب المساعدة على تحفيز الإستثمار واستقراره. [8]

معوقات الاستثمار المحلي:

تواجه الاستثمار المحلي العديد من المعوقات والمشاكل ومن أهمها:

1. تعدد الجهات التي تمنح الترخيص (المركز والولايات).
2. عدم توفر رأس المال الكافي لها
3. احجام البنوك المحلية لاقراضها.

أهمية الإستثمار :

- زيادة الدخل القومي
- خلق فرص عمل
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- زيادة الانتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات

وقد أولت الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً للاستثمار من خلال قيامها باصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال.أما في الدول النامية فلم

مجلة الاهرام ، 2015م ، الاستثمار المحلي والاجنبي وتقرير الإستثمار العالمي ، مصر ، العدد47005.

يعطي هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول.وتعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب التالية :

- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي
- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار

ضعف الوعي الادخاري والاستثماري [1]

أدوات الإستثمار:

توجد مجموعة من الوسائل(الأدوات) المستخدمة في الأعمال الإستثمارية ومنها :

- **الأوراق المالية :** هي وسائل مالية يستخدمها المستثمرون في إستثماراتهم وتعد من الوسائل الأكثر إستخداماً في قطاع الشركات والمؤسسات مثل الأسهم والسندات والتي تتضمن للمستثمر وجود حصة مالية له في المجال الذي يوظف امواله فيه.
- **الودائع :** هي إيداع المال في أحد البنوك أو المؤسسات المالية من أجل إستثمارها لفترة زمنية محددة بناءً على نسبة ربح يحققها المودع ونسبة فائدة يكسبها البنك من القيمة الكلية للمبلغ المالي وتتميز الودائع بالضمان والمرونة في التعامل.

أهداف ومزايا الإستثمار :

اهداف ومزايا الإستثمار تختلف باختلاف الظروف والتغيرات المحيطة بالاستثمار وباختلاف مراحله وباختلاف أهدافهوا إستراتيجيات أهداف المنشأة من الاهداف والمزايا :

أ/ تعظيم ثروة الملاك :

ان الهدف الاساسي من الاستثمار في منشأت الاعمال هو تعظيم ثروة الملاك الذي يمكن ترجمته من خلال تعظيم الاسهم العادية للشركة[1].

---

[1] هوشيار معروف ،الاستثمارات والاسواق المالية ، الاردن ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ص5

[1] محمد سويلم ، 1987 ادارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ، مدخل مقارن (القاهرة ، دار الطباعة الحديثة) ص20.

ب/تعظيم ثروة الإقتصاد :

ان تعظيم الثروة يزيد من ثروة الأمة ككل حيث يؤدي الإستخدام الأمثل للموارد الى تراكم الثروة بالنسبة للإقتصاد ككل وبالتالي يتحقق الهدف من الإستثمار المتمثل في تعظيم ثروة الإقتصاد. [2]

ج/توفير فرص عمل :

ان اشد مايقلق حكومات دول دول العالم اليوم هوتوفير فرص العمل والبطالة ويمكن أن تسبب في الكثير من المشاكل بما ان الدول لاتستطيع تقديم فرص عمل كافية ضمن مؤسساتها وأ أجهزتها فإن الإستثمار يمكن أن يسد هذا النقص كما يمكن علاج البطالة ووضع سياسات تحفيزية لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة من قبل القطاع الخاص وأ القطاع القطاع الأجنبي.

محفزات الإستثمار :

توفر فوائض نقدية أومدخرات لدى الافراد والمؤسسات لايكفي لكي تنشط حركة الاستثمار بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزاً لدى من لديهم مدخرات لتحويلها الى استثمارات نذكر منها:

1- توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى الأفراد والمؤسسات

2- توفير المناخ الملائم لعمليات الاستثمار وذلك بتوفير الحد الادنى من الامان الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار

3- توفر سوق مالي فعال يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطى للمدخرين فرصة في استثمار اموالهم.

توزيع الاستثمارات :

توجد مجموعة من الاستثمارات يستخدمها المستثمرون في مجالاتهم الاستثمارية وتتوزع بناءً على :

المساحة الجغرافية :

[2] علي عباس ، 1994 ، الإدارة المالية ، الاردن (عمان مؤسسة زاهي للنشر)، ص3

1/ الاستثمارات المحلية هو الاستثمار في السوق المحلي الذي المجالات الاستثمارية داخل البلد الذي يعيش فيه المستثمر.

2/الاستثمارات الخارجية هو استثمار يعتمد على نطاق عالمي وخصوصاً في المجالات الاستثمارية المرتبطة بعدة بلدان

- النوعية :

1/ الاقتصادية توظيف القدرة المالية في اصول موجودة وملموسة وذات قيمة اقتصادية

2/ المالية هي امتلاك اصول مالية تكون في العادة غير ملموسة كالحصول على حصة في رأس مال الشركة

- المدة الزمنية :

1/ قصيرة الاجل هي الاستثمارات التي تقل عن سنة مالية وتتراوح مدتها من يوم الى شهر أو عدة شهور مثل التعاملات التجارية البسيطة

2/ متوسطة الأجل هي استثمارات لاتقل مدتها الزمنية عن سنتين ولاتزيد عن سبع سنوات مثل المشاريع المرتبطة بخطة زمنية كالمباني والعقارات

3/ طويلة الاجل :هي الاستثمارات التي تتجاوز مدتها الزمنية عشر سنوات مثل المشاريع التشغيلية الخاصة بتقديم الخدمات كشركات الاتصالات والفنادق. [9]

دوافع الاستثمار :

- السعي لتحقيق الربح المادي
- الرغبة في لتلبية حاجة السوق مما يطلبه من سلع وخدمات وينبثق ذالك من الرغبة في الوقوف في وجه الاحتمالاتالتي قد تطرأعلى السوق
- ارتفاع مستويات التطور العلمي والتكنولوجي والرغبة في مواكبتها.
- السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية
- وفرة الايدي العاملة ذات الاختصاص
- وجود عامل الاستقرار السياسي والاقتصادي

(9)-هبة العطار ،2016 م ، مفهوم الإستثمار ومخاطره ، ص4.

مجالات الاستثمار :

تتفاوت مجالات الاستثمار وتتنوع وفقاً للقطاع الذي ستخدمه ومن هذه المجالات :

- ✓ الاستثمارات العقارية
- ✓ الاستثمارات السياحية
- ✓ الاستثمارات الصناعية
- ✓ الاستثمارات الزراعية
- ✓الاستثمار المحلي والاجنبي وتصنف وفقاً لمصدر رأس المال.

مخاطر الاستثمار:

هو العلاقة الطردية بين مايطلبه المستثمر ودرجة المخاطرة التي تهدد المستثمر فكلما زاد طلب الربح كلما زادت المخاطرة وهذه المخاطر هي درجة التذبذب اي عدم الاستقرار في العائد المتوقع وايضاً عدم معرفة التدفقات النقدية من عملية الاستثمار وهذه التدفقات النقدية تكون على شكل اموال مقبوضة مثل فوائد السندات وتوزيعات الاسهم بالاضافة الى ذلك فان الفرق بين العائد المقبوض والعائد المتوقع وهنا لابد ان يكون انحراف في العائد الفعلي عن المتوقع حيث ان انحراف العائد الفعلي عن المتوقع هو الخطر على المستثمر .ولايوجد استثمار دون مخاطر وتختلف المخاطر حسب نوعية الاستثمار واعلى درجات المخاطر هي المخاطر في الاسهم اما الاستثمار في السندات الحكومية فهو اقل مخاطرة من سندات الشركات العامة وعلى المستثمر دراسة نوع المخاطرة وتجنبها كما انه لايمكن الغائها بشكل كامل لكن يمكن تحديد نسبة المخاطر التي يمكن ان يتقبلها المستثمر.[10]

(10)-هبة العطار ،2016 م ، مرجع سابق

المبحث الثاني

محددات الإستثمار

هنالك مجموعة من العوامل التي تلعب دوراً هاماً في التأثير على فعالية الإستثمار :

1-سعر الفائدة :

يعتبر سعر الفائدة كلفة رأس المال، المستثمر إحدى العوامل الأساسية المحددة للإستثمار وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للإستثمار فكلما انخفض سعر الفائدة (كلفة إستخدام رأس المال) كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض وبالتالي على زيادة الاستثمار والعكس.عندما يرتفع سعر الفائدة يميل المستثمرون الى إيداع أموالهم في شكل مدخرات في المؤسسات المصرفية بدلاً من إستثمارها في شكل مشروعات إنتاجية لقلة المخاطرة لهذا يلاحظ ان الدول المتقدمة تميل دائماً في سياستها المالية الى تخفيض سعر الفائدة والعمل على تخفيضه باستمرار خاصة في اوقات الركود الاقتصادي، من أجل تشجيع الاستثمار وما لذلك من أثر فعال في زيادة الاستخدام والانتاج كوسيلة للخروج من الأزمة الاقتصادية.

2-درجة المخاطرة :

درجة المخاطرة تعتبر إحدى محددات الإستثمار لان كل عملية إستثمارية لابد ان يرافقها مستوى معين من المخاطرة ودائماً نجد أن هنالك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار.

وعلى هذا الاساس يلاحظ أنه على الرغم من القوانين المشجعة للاستثمار وا إصدار التشريعات والضمانات إلا انه يلاحظ ان الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية ظلت قليلة نتيجة للمخاطرة. [11]

(11)-الإستثمار في السودان (المحددات والحلول)alnours economics.blogspot.com

3-الإستقرارالاقتصادي والسياسي :

يعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد إحدى العوامل الأساسية المحددة للإستثمار والذي قد يفوق تأثيره العوامل المادية، حيث يوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي ظروف مشجعة للاستثمار.

4-اجمالي الناتج المحلي :

إجمالي الناتج المحلي يقيس الإنتاج بغض النظر عن الاستخدامات المتنوعة التي يمكن أن يتم وضع هذا الاستخدام بها.ويمكن استخدام الانتاج من اجل الاستهلاك المباشر أومن اجل الإستثمار في أصول أومخزونات ثابتة جديدة [1]

1-سعر الصرف

ولهذا السعر أهمية كبيرة في تحديد حجم وا إتجاهات التبادل السلعي والخدمي وا إنسياب رأس المال بين الدول حيث أن تخفيضه عن المستوى المحدد يؤدي الى تخفيض أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً مقومة بالعملات الأجنبية مما يشجع الاستثمار، وفي ذات الوقت يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية مقومة بالعملة المحلية ويحدث العكس عند ارتفاع السعر عن مستواه الحقيقي.

6-التضخم :

الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية طويلة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات وبالتالي ترتفع اسعارها محلياً ويؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقل من مقدرتها في المنافسة خارجياً وفي نفس الوقت فان الطلب على السلع المستوردة بتزايد مما يؤثر سلباً على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار أسعار الصرف.

7-الصادرات والواردات :

الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان يلعب دوراً جوهرياً في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف، ومن ثم على ميزان مدفوعاتها من خلال قدرة هذه

---

[1] حيدر عباس حسين وآخرون ، 2006 ، محددات سعر الصرف في السودان (1982-2004م) ، بنك السودان ، إصدارة رقم 7 ص13.

الإستثمارات على الوصول الى الاسواق العالمية من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق عالمية جديدة وبالتالي تحقيق فائض او تقليل العجز في الميزان التجاري.ان تاثير الاستثمار الاجنبي على ميزان المدفوعات الخاص بالبد المضيف يمكن ان يتحقق عن طريق التاثير الايجابي على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات التي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الاجنبي او عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري(الصادرات والواردات) أو عن طريق التحويلا الخاصة بالارباح والرسوم الادارية التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الام مقابل الاحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الام وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الاجنبية من البلد المضيف نحوالخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات. [12].

[(2)] علي جاسم الصادق ، 2011م ، المجلة الإقتصادية ،الإستثمار الأجنبي المباشر واثاره على ميزان المدفوعات ، المملكة العربية السعودية، العدد 631 .

المبحث الأول

مناخ الإستثمار في السودان

موقع السودان الاستراتيجي :

السودان يمثل مدخل للقارة الإفريقية من الجهة الشرقية، يطل الموقع علي البحر الأحمر مما يجعل السودان يتوسط الأسواق العالمية في الشرق الأوسط والشرق الأقصى في أسيا وأوربا والولايات المتحدة واستقبال السفن العابرة للبحر الأحمر عبر قناة السويس. توجد طرق جوية وبرية تربط السودان بدول الجوار كما يرتبط مع بعضها بالملاحة الجوية والنقل النهري أيضاً .

الموارد والامكانيات الطبيعية التي يزخر بها السودان :

ويشمل ذلك الأراضي الزراعية وموارد المياه العذبة من مصادر متعددة كالأنهار والامطار والمياه الجوفية إضافة الى الغابات والمراعي والثروة الحيوانية والثروات المعدنية التي تشمل الذهب وبعض المعادن النفيسة والثروة البترولية. ويتميز السودان بوفرة المواد الخام لمعظم الصناعات، كذلك يتميز بوفرة الموارد البشرية التي تتمثل في العمالة الفنية والمدربة وباجورتقل كثيرا عن الدول الأخرى.[13]

الزراعة :

يعتبر السودان بلد غني بموارده الطبيعية التي تجعل قاعدة اقتصاده تقوم على الانتاج الزراعي والحيواني ومن ثم فان الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد وعليها تقوم معظم المناشط الإقتصادية المختلفة.ويتمتع القطاع الزراعي في السودان بفرص واسعة وامكانات هائلة توفر المقومات الاساسية للتنمية والاستثمار فيه وقد رشح السودان ضمن ثلاث دول لحل مشكلة الغذاء في العالم مع استر اليا وكندا ويعتبر السودان الدولة العربية الوحيدة التي يعد ميزاتها الزراعي موجباً ويساهم مساهمة فعالة في الامن الغذائي العربي.

الأرض والمناخ :

(13)وزارة الخارجية ، تقرير 2014 ، السودان.

تتكون أراضي السودان من السهول والوديان والهضاب والكثبان الرملية وهنالك مساحات مغطاه بالغابات والشجيرات والمراعي الطبيعية بالاضافة الى مساحات كبيرة تغطيها مياه الانهار والوديان،طبيعة التربة ونوع المناخ يتيح للسودان تنوع واسع في المناخ عبر طول البلاد من شمالها.[2]

الإستثمار في السودان :

الاستثمار من العوامل الأساسية التي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي وهو المحرك له لارتباطه المباشر بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الانتاج والتطوروالتجديد.إن من اهم خصائص المناخ الملائم للاستثمار الزراعي في اي دولة هو توفر الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص (الارض، الماء، الثروات الحيوانية والمعدنية)وذلك لان النشاط الاقتصادي ينبثق من ويدور حول الموارد الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والموارد المعدنية والمائية.ويعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والادارية والقانونية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على أداء المشاريع الأستثمارية.وبالنظر الى مجمل التوجهات والسياسات الاقتصادية يتضح منذ استقلال السودانهناك اعترافاً واضحاً بدور استثمار القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي كان واضحاً ضمن خطط التنمية المختلفة ابتداءا من الخطة العشرية وحتى الاستراتيجية القومية الشاملة -2000م التي افردت حوالي 70% من جملة الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد اسنت القوانين واتخذت الاجراءات التي من شأنها جذب وحماية وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية تضمنت استصدار قوانين تشجيع الاستثمار وتطويرها عبر العقود.

الموارد المائية :

تتكون الموارد المائية في السودان من مياه الامطار والانهار والمياه السطحية والمياه الجوفية وتتوفر الامطار الغزيرة ويعتبر شمال السودان غني بموارد المياه الجوفية الوفيرة.

---

[2] وزارة الاستثمار ، تقرير 2006م ، السودان.

تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه النيل لعام 1959م بنحو18.5 مليار متر مكعب في العام،ويستغل السودان حالياً منها حوالي 12.2 مليار متر مكعب في العام. يقدر حجم تصريف المياه الموسمية بنحو3.3مليار متر مكعب.ويمكن الاستفادة من مياه الاودية بتخزينها في الحفائر والسدود الترابية وتغذية الخزانات الرسوبية لاغراض الري وشرب الانسان والحيوان، وتشكل المنخفضات الطينية والمسطحات المائية في بعض المناطق مصادر تقليدية لشرب الحيوان.

تنتشر مصادر المياه الجوفية في اكثر من 50%من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو15.200مليار متر مكعب، يعادل هذا المخزون الجوفي اكثر من 200ضعف العائد السنوي من النيل.

السياحة في السودان :

يزخر السودان بالكثير من المقومات السياحية وعلى مختلف أنواعها وذلك لتنوع بيئاته الجغرافية والتاريخية والثقافية. ففي الشمال توجد أثار الممالك النوبية القديمة التي تعتبر مهد حضارة بشرية حيث الاهرمات والمعابد الفرعونية حيث ذكر عالم الم صريات المصري د.احمد صالح كما ان هنالك موقعا يشبه تماما معبد الكرنك وقد يفوقه بما فيه من اثار وهومنطقة جبل "البركل" والذي يقع في مدنية كريمةعلى الضفة الغربية بالولاية الشمالية[1].

مناخ الاستثمار في السودان:

مناخ الاستثمار في السودان هوخدمة القوانين والسياسات الاقتصادية والسياسة والسياسة التي تؤثر على رغبة المستثمر وتقنعه بالاستثمار في دول مادون دولة اخرى.ومن اهم مقومات الاستثمار سواء للقطاع الخاص الوطني او الاجنبي هوتوفر مناخ جاذب يتمثل في التشريعات والنماذج الإدارية للدولة.حيث ان عناصرالمناخ لابد من الانسجام والتناسق - وبناءاً على ذلك فان مكونات المناخ يشتمل على عدد من النواحي وهي الناحية السياسية والناحية الاقتصادية والناحية البنيوية والناحية التشريعية والناحية

[1] وزارة الاستثمار ، المصدر السابق،2006

الادارية. مناخ الاستثمار أوبيئة الاستثمار هي جملة عناصر تتفاعل وتتكامل مع بعضها لتهيئة هذه البيئة والتي تكون نسبية بكمال أونقصان هذه العناصر.

عناصر المناخ في السودان:

تأتي اهمية الاستثمار من انه احد مكونات الطلب الكلي واحد العوامل التي تسرع بعملية التنمية،كان إهتمام الدولة به كبير وقد بذلت الدولة جهوداً مقدرة لتحسين مناخ الاستثمار في السودان، وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم. وكان لدخول السودان تجمع دول الكوميسا ومايستتبع ذلك من حرية الحركة والتجارة ورؤوس اموال تبحث عن مناخ إستثماري ملائم وجاذب.

كان لابد للسودان ان يسعى للإستفادة من الموارد المتوفرة لديه، ويمكن إستعراض مكونات المناخ الاستثماري في السودان بشئ من التفصيل وعدد من النواحي:

1/ البيئة السياسية :التنمية الحقيقية لايمكن تحقيقها الإفي ظل الاسقرار السياسي وتوفر الطمأنينة والسلامة للمستثمر المحلي والاجنبي.

2/البيئة الاقتصادية :

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فقد تم اعادة هيكلة الاقتصاد من خلال برامجشاملة للاصلاح

3/البيئة البنيوية:

من اهم عناصر مناخ الاستثمار هوتطور البنيات الاساسية لذلك نجد تطوراً على الخدمات"الاتصالات" تم ربط البلاد بشبكة حديثة من الاتصالات والاهتمام بنظم المعلومات المتطورة

زحدثت كذلك طفرة في مجال الطاقة ومجال الطرق واستخراج البترول اضاف مورداً جديداً من موارد الطاقة وا نشاء سد مروي ساعد الى حد كبير بالنهوض بالاستثمار.

4/البيئة الادارية:

من اهم العوامل التي تؤدي بالمستثمر الى عدم المخاطرة برأسماله هوالإجراءات الادارية المعقدة للحصول على الوثائق الرسمية وفي إطار هذا وضعت وزارة الاستثمار

هذا الامر موضع الاهتمام حيث قامت بتنفيذ فكرة الشباك الواحد مما يسهل مهمة المستثمر لحد بعيد.

5/البيئة التشريعية :

يعبر النظام التشريعي عن مدى نجاح السياسات المطبقة، ويعتبر من اهم عناصر المناخ الاستثماري، اي ان الثقة في النظام التشريعي تشجع المستثمرين على الاستثمار، وفي هذا الاطار قامت الدولة بسن قوانين الاستثمار التي تهدف الى تشجيع الاستثمارات في كافة القطاعات الاقتصادية في السودان[14].

كل هذه النواحي ساعدت الى حد كبير في توفير مناخ استثماري حاذب وتوفير بيئة صالحة جداً للاستثمار ومن اهم الاسباب التي جعلت من السودان بيئة صالحة للاستثمار هي :-

2- الموارد الطبيعية الضخمة والتنوع المناخي مع وجود فرص متنوعة للاستثمار في كل القطاعات

3- الموقع الاستراتيجي في قلب القارة، وموقعه شمال خط الاستواء جعله غني بالطاقة الشمسية على مدار العام وفي معظم ولاياته، هذا الموقع جعله معبرا ومركزا للتسوق.

4- الخطوات الجادة التي إتخذتها الدولة لتحقيق السلام والخطط والبرامج وتطور البنيات التحتية.

5- السياسات والقوانين والامتيازات التي تعمل الدولة على تطبيقها وتطويرها، وتشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي خلقت بذلك قاعدة صلبة للاستثمار.

---

[14]- وزارة الإستثمار، 2003م، ورقة الإستثمار في السودان الحاضر وافاق المستقبل، الادارة العامة للبحوث والمعلومات, السودان، ص28.

المبحث الثاني

قوانين الإستثمار في السودان

تشيجعاً للاستثمار الأجنبي والمحلي في السودان فقد أصدرت وزارة الاستثمار قانون لتشجيع الاستثمار عام1995م وقد تم تعديله في عام 2000،2003، وعمل به من تاريخ التوقيع عليه، وقد شمل هذا القانون على عدة محاور:

1- محور الأحكام التمهيدية
2- محور تشجيع الاستثمار
3- محور الميزات والضمانات
4- محور ضوابط الاستثمار
5- محور الأحكام الختامية

اولاً : الاحكام التمهيدية :

يسمى هذا القانون قانون تشجيع الاستثمار لسنة1999 متعديل سنة 2003 ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

يلغى قانون تشجيع الاستثمار في السودان 1996 على ان تظل اللوائح والاوامر التي اصدرت والاجراءات التي اتخذت بموجبه سارية المفعول كما لوكانت قد صدرت بموجب أحكام هذا القانون إلى ان تلغى وتعدل. تسود أحكام هذا القانون في حالة التعارض مع اي قانون اخر بالقدر الذي يزيل التعارض بينهما وتطبق أحكامه بالقدر الذي يحقق اهدافه على ان لاخل أحكامه بالمزايا والإعفاءات والضمانات المقدرة للمشروعات القائمة وقت العمل بهذا القانون.

ثانياً : تشجيع الإستثمار

يهدف هذا القانون الى تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي والحيواني والصناعي والطاقة والتعدين والنقل والمواصلات والسياحة والاتصالات والبيئة والتخزين والاسكان والمقاولات والبنيات الاساسية والخدمات الاقتصادية والإدارية والاستشاريةوتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والمياه والثقافة والإعلام.

ثالثاً :الميزات والضمانات :

1/المشروعات الإستراتيجية :

- المتعلقة بالبنية التحتية الطرق، الموانئ،الكهرباء، السدود،والاتصالات، الطاقة والتعدين أعمال المقاولات وخدمات التعليم والصحة والسياحة، وخدمات تقنية المعلومات ومشروعات المياه.
- المتعلقة باستخراج ثروات باطن الأرض والبحار.
- الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي

2/الإعفاء من الضرائب :

- يتمتع المشروع الاستراتيجي المصدر في اللوائح بعد تسجيله وفقاً لأحكام القوانين المنظمة بالإعفاء من ضريبة ارباح الأعمال لمدة عشرة سنوات يبدأ نفاذها من تاريخ الانتاج ولمزاولة النشاط
- يجوز للوزير منح المشروعات غير الاستراتيجية إعفاء من ضريبة ارباح الاعمال لمدة لاتزيد عن خمس سنوات يبدأ نفاذها من تاريخ مزاورة النشاط التجاري أوبدء الانتاج

3/الضمانات

يتمتع المستثمر بالضمانات الاتية :

- عدم الحجز على أعمال المشروع : مصادرتها أوتجميدها أو التحفظ عليها أوفرض الحراسة عليها إلابأمر من القاضي.
- عدم تأميم أومصادرة مشروع أونزع لملكية عقارات المشروع كلها وبعضها و استثمارها للمنفعة العامة إلا بقانون ومقابلة تعويض عادل.
- أعادة تحويل المال للمستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاًوبيعه و التصرف فيه بأي اوجه التصرف كلياً وجزئياً وذلك بالعملة التي استورد بها.
- استيراد المواد الخام التي يحتاجها المشروع وتصدير منتجاته بعد قيد المشروع الاستثماري في سجل المصدرين والمستوردين تلقائياً [1]

[1] وزارة الاستثمار ، المصدر السابق،2006

4/ حماية امتيازات وضمانات المشروع :

ضوابط الاستثمار :

1.الترخيص للمستثمر لإقامة مشروع

2. تقديم دراسة جدوى للمشروع

3. طلب منح الترخيص والميزات

4. منح الترخيص

5. تسليم الأرض المخصصة للمشروع

ومن واجبات المستثمر :

- يشرع في تنفيذ المشروع في مدة أقصاها اثني عشر شهراً من تاريخ استلام الارض

- يرفع الوزير المختص تقارير دورية لكل ستة أشهر وذلك عن سير تنفيذ المشروع أي موعد بدء الانتاج لومزاولة النشاط.

- يمسك دفاتر منتظمة ويحفظ سجلات تدون فيها اصول المشروع المعفاة من الرسوم الجمركية.

أهمية الاستثمار في السودان:

السودان منطقة جاذبة للاستثمار بفضل موقعه المتميز ومساحته الشاسعة، اقتصاده النامي والمتطور موارده الطبيعية الضخمة والمتنوعة، التطور المضطرد في البنيات التحتية فضلاً عن الجدوى الاقتصادية العالية للاستثمار في السودان. وقد أدركت الدولة أهمية الاستثمار والذي اصبح المحرك الرئيسي للنمو Engine Of Growth وذلك لما له من فوائد يعمل على:

(1) زيادة الدخل القومي وتنويع مصادر الايرادات.

(2) تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(3) تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

(4) نقل التقانة ورفع معدلات الانتاج والانتاجية.

(5) توفير فرص عمل للمواطنين ومحاربة العطالة والفقر.

(6) ارتفاع الطلب الكلي والعرض مع السلع والخدمات.

(7)تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وارتفاع دخل الفرد

عرض تحليلي لمقومات الاستثمار في السودان (Swot analysis)

ان التحليل التالي يقود إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والمهددات والفرص، وذلك لتعظيم نقاط القوة وتجاوز نقاط الضعف والمهددات ولاغتنام الفرص لمواجة التحديات وذلك بالتخطيط الواعي المسنود بالهمة العالية والطموح نقاط القوة (Strength):

- التمتع بالموارد الطبيعية والموقع الجغرافي المتميز
- التنوع في المناخات والموارد
- توفر العديد من الميزات النسبية (comparative advantages)
- توفر الموارد البشرية المطلوبة (أربعون مليون نسمة)
- تحسن الاداء الاقتصادي والمناخ الاستثماري
- ارادة سياسية مشجعة للاستثمار(المجلس الاعلى للاستثمار، المجلس الأعلى للنهضة الزراعية، وزارة الاستثمار)
- سياسة خارجية متوازنة قوامها تبادل المنافع والانفتاح والتطبيع في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف

(1) نقاط الضعف (Weaknesses):

- ضعف البنيات التحتية بالولايات
- عدم توفر مدن ومناطق صناعية وزراعية مخططة ومؤهلة
- ملكية الأراضي الزراعية للمواطنين (وضع اليد)
- عدم توفر مشروعات جاهزة للترويج
- تضارب التشريعات والقوانين وتفاسيرها والتي تحكم عمل النشاط الاستثماري
- الجبايات الجزافية والرسوم المركبة والمتعددة
- تعقيد الاجراءات الادارية ونقص قواعد البيانات والمعلومات
- نقص التمويل وارتفاع تكلفته وارتفاع تكلفة الانتاج

ضعف ثقافة الاستثمار لدى المواطنين واهتمام السلطات الولائية والمحلية بالايرادات الآنية بدلاً عن الآجلة.

(2) الفرص المتاحة (Opportunities):

- الأزمة المالية العالمية قادت إلى البحث عن الاستثمار الحقيقي
- الفجوة العربية والعالمية في الغذاء.
- توفر رؤوس الأموال وخاصة في منطقة الخليج العربي
- اتجاه الاستثمار في العالم نحو الموارد المتجددة كالزراعة والثروة الحيوانية دون الناضبة في باطن الأرض.
- توفر السوق المحلي والأسواق بالدول المجاروة ودول منظمة الكوميسا(أربعمائة مليون نسمة)
- توفر المواد الخام المحلية اللازمة للصناعات التحويلية

(3)التحديات (Threats)

- الضغوط والمقاطعات والعقوبات المفروضة على السودان
- عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض المناطق الاستثمارية الهامة (دارفور وجنوب السودان)
- العولمة واشتداد المنافسة بين الدول في انتاج وتسويق السلع والخدمات ضعف تنافسية السلع والمنتجات السودانية الحالية.
- عدم توفر التمويل المشجع للمشروعات الاستثمارية الاستراتيجية ومشروعات البنيات التحتية.
- الضعف الشديد للقطاع الخاص بالولايات.

الأهداف العامة للاستثمار:

1. تهيئة مناخ الاستثمار بالتنسيق مع الوزارات المختصة والولايات والجهات ذات الصلة بالاستثمار.
2. رفع معدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي وزيادة نصيب القطاعات الانتاجية في الدخل القومي.

3. زيادة الاستثمار في الصادرات غير البترولية واحلال الواردات لتحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
4. توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية لأولويات التنمية في الولايات الأقل حظاً في الاستثمار والتنمية لتحقيق النمو الولائي المتوازن.
5. تنسيق أولويات الاستثمار وأسبقياته حسب السياسات الكلية وخطط التنمية بالبلاد.
6. تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية وتعظيم منافعها في مقابلة عبئها وتكلفتها الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.
7. الانفتاح عالمياً في مجال الاستثمار دور التركيز على محاور محددة لتحقيق اختراقات تبنى على المنافع المتبادلة.
8. تحقيق فكرة الوزارة الالكترونية E-Ministry وعلى أسس علمية ومقاييس عالمية.

السياسات في مجال الاستثمار:

1) الترويج لمشروعات الخصخصة للمساعدة في تقليص دور الدولة في ادارة وامتلاك المشروعات الاستثمارية وافساح المجال للقطاع الخاص للقيام بالدور المناط به في النشاط التجاري والاستثماري
2) تشجيع الاستثمار للمشروعات التي تعمل على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي عن طريق رفع زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين جودة الانتاج وخفض التكلفة.
3) تشجيع زيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية في البلاد من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتوفير الحوافز ذات المردود الايجابي للاقتصاد الوطني وترشيد الحوافز الاستثمارية.
4) تبسيط الاجراءات الادارية والمتطلبات القانونية لصالح تدفق الاستثمارات بالقدر الذي يحقق أكبر قدر من العائد على الاستثمار.

5) منح الميزات التفضيلية للمناطق الأقل حظاً في الاستثمار والتنمية وتقديم خدمات متكاملة بأسعار معقولة وشروط تمويلية مشجعة.

6) دعم وتشجيع الاستثمارات في مجال المشاريع المشتركة في اطار واتفاقيات التعاون والتكامل ا لاقتصادي والاجتماعي خاصة مع دول الجوار ودول النيباد والدول الصديقة والترويج للشراكات الاقتصادية.

7) التخطيط الدقيق لتأهيل العاملين وتدريبهم وبناء قدراتهم وذلك من خلال برنامج قصير ومتوسط المدى للتدريب المبني على الاحتياج الفعلي وفق دراسة تجعل منه هدفاً معرفياً وعملياً يسد الحاجة ويستمر في مواكبة المتغيرات.

8) الاهتمام في اصدار صناديق استثمارية متخصصة تغطي عدة مشروعات تنموية وخدمية بشروط ميسرة.

9) الترويج لمشروعات البنيات التحتية وطرحها لمستثمري القطاع الخاص المحلي والأجنبي عبر أنظمة البناء والتسهيل ونقل الملكية..

10) تعظيم مساهمة القطاع الخاص في النهضة الاقتصادية وزيادتها والارتقاء بامكاناتها المؤسسية والتقنية وتوفير مقومات زيادة استثماراته ورفع قدرته التنافسية واشراكه في كافة شئون الاستثمار.

11) الترويج وتشجيع الاستثمار للصناعات التحويلية ولمشروعات تهدف إلى تقوية التر ابط البيني والخلفي والأمامي مع القطاعات الاقتصادية.

12) اعمال الاصلاح المؤسسي والاداري وتسهيل أداء الأعمال ليصبح أكثر مواءمة لواقع الاستثمار في السودان.

السياسات القطاعية (Sectoral Policies) :

القطاع الزراعي:

1- الترويج لعكس موارد السودان الزراعية والحيوانية والعمل على ترشيد الاستثمار في هذه الموارد وحمايتها.

2- الترويج الأمثل لمشروعات الزراعة والانتاج الحيواني لتحقيق الأمن الغذائي مع العمل على تنمية سلع الصادرات النباتية والحيوانية.

3-تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لزيادة استثماراته في مجالات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

4-الترويج لمشروعات تعمل على تنمية وتطوير الانتاج العضوي النباتي واللحوم الصحية المثالية من المعاملة بالهرمونات ومحفزات النمو والكيمائيات.

5-الترويج لمشروعات تهدف إلى توسيع قاعدة الاستزراع السمكي بأنماط المختلفة وتطوير التقانات ونشرها في الولايات ذات الميزة النسبية لاستغلال الموارد المتاحة.

6-الترويج لمشروعات استثمارية تعمل على تنمية وتطوير قطاع الألبان لتحقيق الاكتفاء الذاتي واحلال الوارد.

7-تشجيع الاستثمار في مجال الصمغ العربي بغرض تنمية وتطوير حزام الصمغ العربي وزيادة انتاجه وصادراته لاستعادة موقعه الريادي في السوق العالمي.

8-الترويج لمشروعات زراعية تعمل على نقل التكنلوجيا والتقنيات الحديثة لزيادة الانتاجية وتحسين الجودة كالبيوت المحمية والري المحوري.

9-القيام بعمل تنسيقي مشترك لوضع حل جذري لمشكلة تخصيص الاراضي الزراعية للاستثمار والاتفاق على صيغ عديدة لاستخدام الارض بطريقة مثلى ترضي الاطراف كافة.

10- تشجيع الاستثمار في المزارع الرعوية في الولا يات ذات الميزة النسبية بهدف تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية وتشجيع الاستثمار في الخدمات البيطرية لدعم الصادر.

11- الترويج لمشروعات استثمارية تعمل على معالجة وتحسين جودة المحاصيل الزراعية التي يمتاز بها السودان لمد القطاع الصناعي باحتياجاته في هذه المواد الخام الضرورية.

السياسات الاستثمارية في القطاع الصناعي:

1. الترويج للصناعات المتعطلة بغرض التحديث والتأهيل أو تغيير النشاط أو الملكية لتحريك هذه الموارد الاقتصادية المجمدة لتصب في شريان الاقتصاد القومي.

2. الترويج لمشروعات الصناعات التحويلية التي تعطي قيمة مضافة للمتنجات السودانية وتزويد في نسبة مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي.
3. دعم وتشجيع المشروعات الاستثمارية التي تعمل على تحقيق الترابط البيني والأمامي مع القطاعات الاقتصادية لاسيما الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة والتعدين والتقانة والمعلوماتية.
4. الترويج لمشروعات استثمارية صناعية تعمل على توطين الصناعات الثقيلة والمعدنية والهندسية وتوفير مواد التشييد مثل الحديد والاسمنت والزجاج ومدخلات الصناعة المتعددة.
5. الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والترويج لها باعتبارها هي الروافد المغذية للصناعات الكبيرة ونواه لصناعات ثقيلة في المستقبل.
6. دعم وتشجيع فكرة اقامة وتطوير المدن الصناعية المؤهلة والمخططة تخطيطاً علمياً سليماً والمتوفرة فيها كافة الخدمات والترويج لها كمشروع استثماري[15]

حجم الإستثمارات في السودان :

برزت اهمية الاستثمار عالمياً خلال الفترة الاخيرة من القرن العشرين نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية ولأهميته في توفير التمويل في الدول المتقدمة والنامية وقد سعى السودان لتطوير الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي منذ وقت مبكر لأنها تساعد في تكوين التراكم الرأسمالي وزيادة قدرة الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الإنتاج ودخول مشاريع جديدة وا ٍضافة جديدة للإقتصاد مما ينعكس على معدلات النمو وزيادة فرص التوظيف والعمل وقد ظهر في السودان منذ فترة العشرينيات من القرن الماضي وفي فترة مابعد الاستقلال حيث قانون الميزات في عام 1956م، وتلتها القوانين الأخرى.إضافة الى التميز الذي يتمتع به السودان من الموقع الإستراتيجي في القارة الافريقية، وتعدد المناخ والمخزون الهائل من الثروات التي لم تستغل في جميع القطاعات الإنتاجية.

(15)- وزارة الاستثمار الاتحادية ، ورقة حول مسيرة الإستثمار في السودان الحاضر والمستقبل ، أغسطس 2010 ، المصدر السابق

الإستثمارات الوطنية في السودان :

يتمتع السودان بكثير من المقومات الإقتصادية في كل القطاعات وتتمثل في القطاع الزراعي حيث تبلغ جملة الأراضي الزراعية 200 مليون فدان والمستغل منها 40 مليون فدان،وقطاع الثروة الحيوانية الذي يتمتع به يؤهله لسد فجو ة الوطن العربي من الإحتياجات، والقطاع الصناعي الذي يشمل الموارد الإقتصادية الهائلة المتمثلة في الانتاج الزراعي والحيواني والتعدين بالسودان.

من العام(2000 -2007) نجدأن معدل نمو الاستثمار المحلي يتزايد ويتناقص وذلك بسبب الكثير من السياسات الإقتصادية والأزمات السياسية، ففي العام 2000م فقد انخفضت معدلات التضخم الى مستويات متدنية جداً بلغت 8% بعد ان كانت 166%في العام 1996م كماشهد سعر الصرف استقرار كبيراً وعاد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاع، وقد ساعد ذلك التحسن دخول النفط منذ العام 1998م ضمن المكونات القطاعية للإقتصادالسوداني وارتفع معدل نمو الاستثمارات الوطنيةفي العام 2008م بنسبة قليلة بسبب الاستقرار النسبي في الاقتصاد السوداني في هذا العام على الرغم من حدوث أزمات سياسات داخلية جرت على السودان تبعاتها.

غير أن الاستقرار النسبي الذي تمتع به السودان أخذ في التراجع تحت تأثير عوامل عديدة، ابرزها التوسع الكبير في الانفاق الحكومي بسبب العديد من الاستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية من توقيع إتفاقية السلام منذ العام 2005م، ومشكلة شرق السودان،وفضلاً عن تداعيات الازمة المالية العالمية التي ظهرت في العام 2008م و امتدت الى ما بعد ذلك،حيث كان لإنخفاض اسعار البترول العالمية في العام 2009م أثركبير على الموازنة العامة الامر الذي ادى الى انخفاض معدل نمو الاستثمار في هذه الفترة، وفي العام 2010م انخفض تبعاً لتلك الأثار ثم ارتفع معدل نمو الاستثمار في العام 2011م الا انه إنخفض في العام 2012م الى (0.2) الأمر الذي أدى الى ارتفاع معدلات التضخم حتى وصل الى (41.6) في هذا العام.

مشاكل ومعوقات الإستثمار في السودان

الاستثمار في السودان تنتابه العديد من المشاكل والمعوقات وذلك لأن العملية الاستثمارية تشارك في تنفيذها الكثير من الجهات ذات الصلة بالاستثمار مما جعل الاستثمار محفوف بالعقبات والبيروقراطية لأن كل جهة لها قانونها الخاص وسلطاتها الخاصة بها. وهنالك نوعان من المشاكل أحداهما عامة والأخرى متعلقة بالولايات.

أ/ المشاكل العامة:

وهي المشاكل المزمنة والتي أقعدت الاستثمار عن القيام بالدور المنوط به وتتمثل في الآتـي:

(1) عدم توفر التخطيط السليم للمناطق الصناعية والزراعية ومناطق الخدمات:

معظم المناطق الصناعية بالبلاد لايتوفر بها التخطيط العملي السليم والذي يعتمد أساساً على الخريطة الاستثمارية والاحتياجات الفعلية للبلاد. وهذا التخطيط لابد أن يعمل على تجميع الصناعات المتشابهة في منطقة واحدة(Zoning) مع ضرورة وجود مدن صناعية تتوسطها وحدات إدارية لإدارة هذه المدن والمناطق لتبسيط وتسهيل أمر المستثمر.

2) افتقار المدن والمناطق الصناعية للخدمات الضرورية:

معظم هذه المناطق الصناعية والزراعية ومناطق الخدمات تنعدم فيها الخدمات الضرورية من كهرباء ومياه وطرق واتصالات وأمن. وغالباً ما يقوم المستثمر بتحمل تكلفة هذه الخدمات وينفق عليها أموالاً طائلة ترهق كاهله وتؤدي إلى تآكل رأسماله وتعطيله من إكمال مشروعه في الزمن المحدد بالدراسة.

3) الرسوم الباهظة لتصاريح المباني والأسعار العالية للأراضي الاستثمارية:

هنالك أسعار عالية للأراضي الاستثمارية تصل إلى ملايين الجنيهات السودانية مع المغالاة في الرسوم المفروضة على تصاريح البناء والتي ربما فاقت الـ100.000 جنيه سوداني للمشروع الاستراتيجي لكبر مساحته بالرغم من أن قانون الاستثمار يبشر المشروع الاستراتيجي بالإعفاء من رسوم الأرض.

(4) الرسوم والجبايات الولائية والمحلية على المشروعات الاستثمارية:

تعتبر الرسوم والجبايات الولائية والمحلية من العوامل الأكثر تأثيراً على العملية الإستثمارية خاصة وأنها تصدر بأوامر محلية وتشريعية متعددة المصادر هذا فضلاً عن الزيادات الدورية المتصاعدة والتي تشكل عبئاً على الأنشطة الاستثمارية وتضعف قدرتها التنافسية وهذه الرسوم تشمل (تجديد الحكر، العوائد، الرخص التجارية، النفايات،رسوم الخدمات... الخ.[16]

(5) عدم عدالة المعدل الثابت (Rate Flat) لضريبة أرباح الأعمال للمشروعات الاستثمارية:

حيث ساوى هذا التشريع الغير عادل بين المستثمر في ولاية الخرطوم ذات البنيات التحتية المقدرة والأسواق الكبيرة وسهولة النقل والترحيل والتسهيلات كافة مع الولايات النائية والطرفية كدارفور والشمالية وكردفان ونهر النيل والنيل الأزرق وذلك بفرض 10% على القطاع الصناعي و15% على القطاع الخدمي في كل ولايات السودان. وقد أدى هذا التشريع الغير عادل إلى هروب وهجرة المستثمرين ورجال الأعمال من الريف إلى المدن مع تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في ولاية الخرطوم.

(6) المبالغ الكبيرة التي تسدد لصالح ضريبة القيمة المضافة على بعض التجهيزات الرأسمالية ومدخلات الانتاج:

هذه مبالغ ضخمة تصل إلى مئات الآلاف من الجنيهات لبعض المشروعات كالنقل بالليموزين

ومدخلات الإنتاج للمشروعات الإستراتيجية الكبيرة وتسدد هذه الضريبة على الجملونات والتجهيزات قبل أن يبدأ المشروع مما يشكل عبئاً مالياً كبيراً على المستثمر وأدى إلى هروبـالعديد من المستثمرين الأجانب وا عادة تصدير تجهيزاتهم الرأسمالية بعد وصولها الميناء.

(ب) المشاكل والمعوقات الخاصة بالولايات

وزارة الاستثمار الاتحادية ورقة مسيرة الاستثمار في السودان ، 2010 ، المصدر سابق

وهذه مشاكل ذات طابع ولائي وتختلف من ولاية إلى أخرى حسب الموقف المالي للولاية ودرجة نموها وهي في غالب الأمر أما مشاكل هيكلية وأ إدارية أو تشريعية وتتمثل بإيجاز في الآتي:

المعوقات الهيكلية:

1. ضعف إدارات الاستثمار في بعض الولايات وذوبان بعضها في إدارات وزارة المالية وهيمنتها على إدارة الاستثمار إدارياً ومالياً أقعدت بهذه الإدارات عن القيام بالدور المنوط به لقلة وضعف الإمكانات وعدم الاستقلالية المالية والإدارية في اتخاذ القرار.

2. معظم الولايات ينقصها الهيكل المثالي والذي يضم الادارات المتخصصة واللازمة لإدارة شؤون الاستثمار (خدمات المستثمرين، الترويج، المتابعة، التخطيط والسياسات).

3 معظم إدارات الاستثمارات ليست إدارات عامة تتبع للوزير بل إدارات صغيرة من ضمن إدارات الوزارة وليس لها مكاتب تليق بالاستثمار.

المعوقات الإدارية:

1. التعقيدات في الإجراءات للمستثمرين في معظم الولايات حيث لا يوجد نظام موحد كنظام النافذة الواحدة والذي يكفل للمستثمر القيام بكافة الإجراءات داخل مباني الاستثمار ومعظم الجهات تتمسك بصلاحياتها خارج مباني الاستثمار.

2. ضعف الكوادر البشرية وعدم الاهتمام بالتدريب وبناء القدرات بإدارات الاستثمار بالولايات أدى إلى تقاعدها عن مواكبة المتغيرات العالمية وعصر العولمة.

3.غياب التنسيق بين إدارات الاستثمار وا إدارات الأراضي والتخطيط العمراني وبقية الوزارات الولائية المختصة وخاصة في مجال تبادل المعلومات.

4. قلة الإهتمام بتقنية المعلومات والاتصالات في الترويج للاستثمار، وبث ونشر المعلومات التي تهم المستثمر وتمليكه كيفية الإجراءات المطلوبة.

المشاكل التشريعية والقانونية:

1. هنالك تضارب وتباين بين قوانين الاستثمار في الولايات حيث جاءت غير موحدة مما جعل التعامل معهابالنسبة للمستثمر أمراً صعباً . كما أن هنالك تضارب بين بعض القوانين الولائية والقانون الاتحادي القومي.

2. التضارب بين قانون الاستثمار بالولايات وبين القوانين واللوائح الولائية والمحلية والتي تصدر بأوامر محلية- (رسوم الخدمات والحكر والعوائد).

3. التضارب بين قوانين الاستثمار الولائية وبعض القوانين ذات الصلة بالاستثمار(قانون التخطيط العراني، التصرف في الأراضي، قانون الأراضي، التسجيلات[17]

الإستثمارات الأجنبية في السودان

الإستثمار من العوامل الأساسية التي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي وهوالمحرك له لارتباطه المباشر بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني علي الإنتاج والتطور والتجديد .

أن من أهم خصائص المناخ الملائم للاستثمار الزراعي في أي دولة هوتوفر الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها وعلي وجه الخصوص (الأرض، الماء، الثروات الحيوانية والمعدنية) وذلك لان النشاط الاقتصادي ككل ينبثق من ويدور حول الموارد الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والموارد المعدنية والمائية.

في إطار تشجيع الدولة لمشاركة القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية والإجتماعية فقد إستنت القوانين وا تخذت الإجراءات التي من شأنها جذب وحماية وتشجيع الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية تضمنت إستصدار قوانين تشجيع الإستثمار وتطويرها عبر العقود السابقة مما يدل على الإهتمام المتزايد لخلق مناخ ملائم للإستثمار فى السودان وكان أخر تلك القوانين قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999 المعدل عام 2003م.

وقد اعتمدت الدولة قبل الاستقلال وحتى عقد الثمانينات علي الاستثمار الأجنبي غير المباشر عن طريق تدفقات التمويل الرسمي (القروض/المنح) في تمويل مشروعات التنمية وقد حظيت مشروعات البنية الأساسية في مجالات النقل والمواصلات والطاقة

(17)-وزارة الاستثمار الاتحادية ورقة مسيرة الاستثمار في السودان ، 2010 ، المصدر سابق

باهتمام واسع من تلك الاستثمارات، وكان للإستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في قيام المشروعات الزراعية (مشروع الجزيرة، مشاريع الزراعة الآلية ومشروع الرهد الزراعي)

أدى إعتماد الدولة علي المنح والقروض من مؤسسات التمويل العالمية والإقليمية في فترة الثمانينات وما خلفته من فوائد إضافية للقروض إلي تفاقم المديونية الخارجية علي السودان مما اثر تأثيراً سلبياً في مقدرة الدولة من الحصول علي موارد إضافية جديدة، وقد زاد الموقف سوءً المقاطعة الإقتصادية للسودان من قبل مؤسسات التمويل العالمية والإقليمية وذلك في بداية التسعينات مما نتج عنه توقف إنسياب التمويل الخارجي (فرض الحصار الإقتصادي علي السودان).

وسعياً من الدولة في إيقاف التدهور الإقتصادي فقد قامت بتطبيق إصلاحات إقتصادية وهيكلية شملت سياسة التحرير الاقتصادي، وتبنى حزم السياسات النقدية، العامة المالية والتمويلية لتغطية العجزفي وخلق بيئة اقتصادية مستقرة إضافة إلي الإصلاح الضريبي وتوفيق أوضاع البنوك المحلية وا ستحداث سوق الأوراق المالية، وقيام الصناديق الاستثمارية، بجانب مراجعة النظم واللوائح والقوانين المشجعة للإستثمار لسنه 1990 ولسنة 1999 تعديل 2002 ثم تعديل 2003م لمنح مزيد من الضمانات والإمتيازات والإعفاءات الجمركية والضرائبية لجذب رأس المال الأجنبي وتشجيع راس المال الوطني [18]

ولتوفير مزيد من الضمانات للإستثمارات الأجنبية المباشرة فقد تم التوقيع علي عدد من الإفاقيات لتشجيع وحماية الإستثمارات المتبادلة بين السودان والدول الصديقة شملت الآتي :-

- اتفاقية منع الازدواج الضريبي،
- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية لعام 1980 م،
- الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصاديو الفني لدول منظمة المؤتمر الإسلامي 1977م،

[18]- وزارة الزراعة والغابات الادارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي، 2005م ، ورقة عمل الاستثمارات الاجنبية في السودان والرؤى المستقبلية ، ص7

- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية لعام 1974م،
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية ومواطني الدول الأخرى 1965م.

كما شارك السودان في عضوية التجمعات الإقليمية والدولية التي تساعد علي جذب وحماية الاستثمارات وتضم تلك التجمعات عضوية السودان في المؤسسة العربية لضمان الإستثمار.

1- حجم الاستثمارات الأجنبية المصدقة قطاعياً :

القطاع الزراعي وهو القطاع الرائد في الاقتصاد القومي والذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني من حيث مساهمته بحوالي (45-48%) من الناتج المحلي الإجمالي، 75% من الصادرات السودانية (باستثناء البترول) وتقوم عليه عدد من الصناعات التحويلية (السكر،الغزل والنسيج،الزيوت النباتية منتجات الألبان وصناعة نشر الأخشاب). ومن أهم خصائص المناخ الملائم للاستثمار في أي دولة هي توفر الموارد الطبيعية بمتخلف أنواعها وخصوصاً الموارد المتاحة إضافة إلي وجود القوانين والتشريعات المشجعة لجذب رأس المال الأجنبي

السودان وقد حباه الله بموارد زراعية متعددة تشمل الأرضي الخصبة الصالحة للزراعة بجانب الموارد المائية المتعددة والتنوع البيئي من الصحراء شمالاً حتى السافنا الغنية جنوباً إضافة إلي الثروة الحيوانية في الثروة السمكية والغابية.الاستثمار كما ان الدولة قامت بإصدار التشريعات والقوانين وأقرت السياسات .

ب/ جملة الاستثمارات القطاعية

إن إجمالي الإستثمارات الأجنبية المصدقة للقطاعات المختلفة خلال القترة من 1993 - 2002م قد بلغ حوالي 6.6 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدره 660 مليون دولار.

وخلال الخمسة سنوات الأولي للفترة الزمنية من 1993-1997 بلغ حجم الإستثمارات1.3 مليار دولار وخلال الفترة من 1998 - 2002م بلغ 5.3 مليار دولار أي بزيادة بلغت 308% ويعزى ذلك الزيادة الاستثمار في مجال البترول والصناعة

ج/ نصيب القطاع الزراعي من جملة الاستثمارات

عند مقارنه حجم الاستثمارات للفترة من 1993 - 1997م بين القطاعات وجد ان نصيب القطاع الزراعي 8.4% والطاقة والتعدين 31.1% والصناعي 38 % والخدمات 22.5%. أما خلال الفترة من 1993 - 2002م وجد أن نصيب القطاع الزراعي 3.9%، الطاقة والتعدين 38.4 % والصناعي 34.6 % والخدمات 23.1 %. عموماً فان القطاع الزراعي اقل نسبة من إجمالي حجم الاستثمارات خلال لفترة من 1993 – 2002م.

اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي الاقتصاد السوداني

اولاً : الأثر فى النموهيكل الاقتصاد:

وفقاً لتقاريربنك السودان ظل السودان ومنذ عام 2000 م وحتى عام 2010م يسجل معدلات نمو اقتصادية مرتفعة بلغت فى المتوسط نسبة 7.8% وبالنظرا إلى مصادر هذا النمونجد أن البلاد فى خلال الفترة (2000 – 2010)م قد استقطبت العديد من الموارد المالية سواء كانت فى شكل إستثمار أجنبى مباشر أو غير مباشر، بالإضافة الى القروض التى وجهت لتمويل قطاعات الرىو الكهرباء.

بلغت جملة الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة المذكورة حوالى 28.42 بليون دولارأى مايزيد عن الناتج القومى لعام 2006م، حيث بلغ الناتج القومى لذاك العام حوالى 24بليون دولار، ومن القطاعات الاقتصادية التى استأثرت بالنصيب الاكبر من هذه الاستثمارات هوقطاع النفط الذى بلغت جملة الاستثمارات فيه 21 بليون دولار وقطاعى الاتصالات والبنوك.

أدى تركيز الاستثمارات الاجنبية فى هذه القطاعات، الى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطنى بدخول البترول كقطاع جديد, واتساع شبكة الاتصالات ونمو القطاع المصرفى

ثانياً : الأثر فى الناتج المحلى:

بلغ متوسط مساهمة قطاع النفط فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (2002—2010)م حوالى 17.5%بينما بدأت وتيرة مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى فى الارتفاع الى أن وصلت 45% فى العام 2009م، وقد أدت هذه المساهمات

الكبيرة فى الناتج المحلى الى تحقيق معدلات النمو الكبيرة فى الاقتصاد القومى التى شهدت بها المؤسسات الاقليمية والدولية. شكل أدناه يوضح مساهمة القطاعات فى الناتج المحلى و نسبة نموها.

فرص العمل التى وفرها الاستثمارفى قطاع الاتصالات،النقل البرى والبنوك[19]

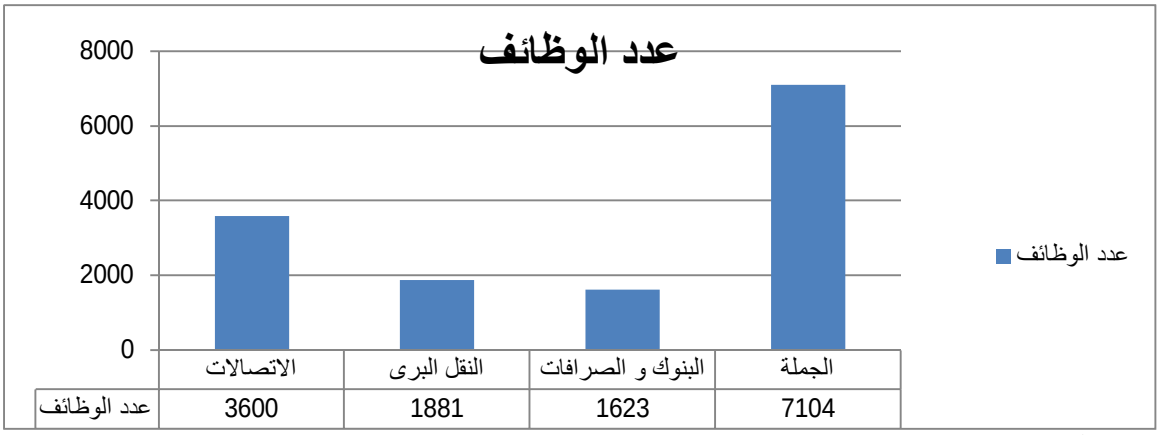

هذا فضلاً عن فرص العمل التى تتوفر فى الاستثمارات التى تصاحب قيام مثل هذه المشروعات. على سبيل المثال - فى مجال الاتصالات قد قامت العديد من المحال التجارية العاملة فى تجارة الأجهزة وصيانتها هذا فضلاً عن الوحدات التجارية الصغيرة العاملة فى مجال بيع كروت الشحن فى مختلف الولايات، والمحصلة النهائية لهذا الاستثمار خلق فرص وظائف غير مباشرة تمثل على أقل تقدير (10) أضعاف الوظائف المباشرة التى وفرها الاستثمارفى مجال الاتصالات، كما أن الاستثمار فى قطاع النقل البرى قد أدى الى نمو الاستثمارات فى الورش والمطاعم و الكافتريات وغيرها من الخدمات المصاحبة التى فاقت فى محصلتها أضعاف الوظائف التى توفرت بفضل الاستثمار

محور المشاكل والمعوقات ومقترحات الحلول

اولاً : مشاكل ومعوقات علي المستوي القومي :-

- مشكلة الاراضي الاستثمارية الارض المياه
- عدم وجود مخططات استثمارية جاهزة بالولاية رغم وجود اراضي شاسعة

(19)- وزارة الاستثمار، تقرير حصر وتحليل الإستثمار الاجنبى المباشر فى السودان ، 2010م.

- الحيازة عدم وجود استراتيجية واضحة لاستخدامات الأراضي الزراعية والخدمية
- مشاكل الكهرباء وارتفاع أسعارها مما يزيد من تكلفة الإنتاج هذا فضلاً عن تذبذب الإمداد للطاقة الكهربائية حيث أنها غير متوفرة في معظم الأجزاء
- مشاكل التمويل وقلة المدخرات. ضعف الائتمان و ارتفاع تكاليف خدماته.

- الانفتاح على السياسات الاقتصادية العالمية من تحرير للأسعار جعل المنافسة على أشدها، وكذلك عدم وجود تكنولوجيا حديثة تواكب السوق العالمى (إنتاج ومواصفات) وعدم استقرار سعر الصرف للمستثمر.
- قصور مؤسسات التدريب أدى إلى قلة العمالة الماهرة المدربة، وكذلك عدم مواكبة الأجور للمتطلبات المعيشية مما حدا بهذه العمالة للتحرك لأعمال هامشية تدر عليها دخلاً أكبر مما أضعف الجودة وقلل الإنتاج. انعدام الإدارة الرشيدة التى تقوم على أسس علمية، فمعظم المصانع تدار من قبل أصحابها دون الرجوع للكوادر المدربة والمؤهلة. الاعتماد الكلى على القطاع التقليدى في التربية والإنتاج الحيوانى. انتاجية العامل المحلي لقلة التدريب والتلمذة الصناعية.
- عدم وجود خرط دقيقة في بعض الولايات (تداخل الخرط الكروكية)

تأشيرات الدخول و الاقامة واستجلاب العمالة الاجنبية:

- ارتفاع تكلفة دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية وذلك لعدم وجود مراكز أبحاث تساعد في تقليل مثل هذه التكاليف خاصة فيما يختص بالمشروعات الزراعية.
- تعاني العديد من المشروعات من الازدواجية في الرسوم و الجبايات.
- هنالك بعض الولايات لديها العديد من المشروعات بمساحات كبيرة منها ما هو متوقف وما هو يعمل بنسب محدودة جدا من المساحات الممنوحة علي سبيل المثال:

أ- ولاية الجزيرة بها مشروع الجزيرة بمساحة تقدر بـ88 % من مساحة الولاية لديه العديد من الاشكالات أدت الي تدني انتاجه. اما المساحات المتبقية عبارة عن مساحات محدودة توزعت بين المدن السكنية والمدن الصناعية والزراعية الاخرى والمسطحات المائية مما يجعل الولاية محدودة الانتاج والفرص الاستثمارية.

ب- اما ولاية النيل الابيض بها مشروعات كبري بعدد ثلاث مشروعات علي سبيل المثال مساحتها مجتمعة تقدر بحوالي 400 الف فدان وهي مشروعات اجنبية منحت منذ العام

2008م قامت الولاية ممثلة في المفوضية بتحمل نفقات التراضي الاهليو حتى الان لم تنفذ مما يعني تعطل قدر كبير من الموارد.

- عدم استقرار السياسات المالية والنقدية وصعوبة توفر النقد الاجنبي والتحويلات.
- تذبذب المؤشرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، أسعار السلع والطاقة، تذبذب أداء الصادرات).
- ضعف التنسيق بين سفاراتنا بالخارج والسفارات والقنصليات الاجنبية بالسودان للاستفادة منهم في استجلاب المستثمرين من الدول الشقيقة والصديقة.
- تعدد وتضارب القوانين المركزيةو الولائية والمحلية وتداخل الصلاحيات والسلطات بين الاجهزة الاستثمارية المختلفة.
- الضعف في نقل التقانة الحديثة واستخداماتها المختلفة
- ضعف آليات قياس الأثر البيئي مما يعني تعطل قدر كبير من الموارد.
- عدم توفير المعلومات الاقتصادية المطلوبة لاستخدامات الانشطة الاستثمارية.
- قلة الوعي الاستثماريو الادخاري والاستهلاكي لدي المواطنين.
- ضعف ثقافة التعامل مع المستثمر الاجنبي خصوصاً في المجتمعات المحلية. [20]

وزارة الإستثمار ، 2010م ، ورقة عمل عن محور المشاكل والمعوقات ومقترحات الحلول ، السودان

.

المبحث الأول

توصيف النموذج القياسي

النموذج القياسي Econometric Model:

إن بناء نموذج عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أومجموعة من المعادلات، لذا تعد مرحلة توصيف النموذج من أهم مراحل نماذج الاقتصاد القياسي حيث يتم تحديد متغيرات النموذج والتي تقسم الى متغيرات داخلية Endogenous Variables والتي تتحدد قيمتها من خلال النموذج ومتغيؤات خارجية مستقلة Exogenous Variables وهي المتغيرات التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج، كما ويتوقف نوع الصيغة الرياضية لمعادلة ما (خطية أو غير خطية خطية) على ما تقترحه النظرية الاقتصادية ومايوحي به شكل انتشار النقاط ومااثبتته الدراسات التطبيقية السابقة.

مكونات بناء النموذج الاقتصادي:

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة العلاقات الاقتصادية أو المعادلات تسمى هذه المعادلات التي يتضمنها النموذج بالمعادلات الهيكلية وذلك لانها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بناءه. تتكون المعادلات الهيكلية للنموذج الإقتصادي من المعادلات التالية:

المعادلات التعريفية :

هي متطابقات توضح قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة متطابقة مثال : $y=c+s$

أ- المعادلات السلوكية :-

ب- هي المعادلات التي تعبر عن العلاقة الدالية للمتغير ات الاقتصادية في النموذج ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير تابع ومتغير مستقل أو اكثر

مثال $C=a+bx+u$

تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها فقد تكون (معادلة واحدة وأ عدد من المعادلات الانية Simultaneaous Equations تعكس علاقات معينة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية ودرجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي وأ غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة وأ غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الإقتصادية لاتوضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وا نما قد توضح في بعض الأحيان المعلومت التي تفيد في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج.

تعتبر النمذجة أداة من ألادوات المهمة في تحليل وتقويم السياسات الإقتصادية فالنماذج توفر إطار جيداً للتعامل مع مختلف الموضوعات الإقتصادية والتنموية بشكل متكامل وبطريقة منهجية منظمة تساعد على دراسة وتحليل العلاقات فيما بينها بصورة متناسقة ومتكاملة في النظرية الإقتصادية المختلفة وهي تمثل أداة فنية جيدة لتحليل السياسات الإقتصادية والتنموية وا ختيار السيناريوهات والمفاضلة بينها على أساس كمي كما انها ستوفر إطاراً يمكن صانع القرار من تقويم السياسات من منظور اكتر دقة وشمولاً مما يتيسر بالطرق غير المعتمدة على النماذج ويأتي التركيز علىالنمذجة تلبية للحاجة الماسة للإرتقاء بعملية صنع السياسات وا تخاذ القرارات. [21]

هنالك خصائص يجب ان توفر في أي نموذج إقتصادي :

1-مطابقة النموذج للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الإقتصادية بشكل صحيح

2-قدرة النموذج على توضيح المشاهدات بحيث يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الإقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

3-دقة في تقدير المعلمات إن هذه التقديرات يجب ان تكون أفضل تقريب للمعلمات الحقيقية وتأتي هذه الدقة من إتصاف التقديرات بصفات مرغوبة يحددها الإقتصاد القياسي مثل خاصية عدم التحيز unblaed

4-كفاءتها

[21]- د. طارق الرشيد ،2005م ، المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي ، ص ،ص3-11.

5-قدرة النموذج الإقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المعتمدة.

6- خاصية البساطة ان النموذج الإقتصادي يجب ان يبرز العلاقات الإقتصادية باقصى حد ممكن من البساطة.

خطوات توصيف النموذج :

وتشمل مرحلة توصيف النموذج الخطوات الأتية:

1-تحديد متغيرات النموذج.

2-تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

3-تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم.

في بعض الأحيان يمكن ان تقترح النظرية الإقتصادية شكل للدالة لعلاقة إقتصادية ما فمثلاً نظرية الاقتصاد الجزئي،ولابد لنا من الاطلاع على أنواع الصيغ الدالية التي تقترحها النظرية الاقتصادية والتي تمثل البيانات المطلوبة أفضل تمثيل منها : [22]

[22]- عادل عبدالله ،1996 ، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الإقتصادية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص11.

الصيغة الدالية الخطية

- الصيغة الدالية غير الخطية والتي تشمل :

-الصيغة الدالية العكسية.

- الصيغة الدالية التربيعية.

- الصيغة الدالية التربيعية.

الإشارات المسبقة للمعالم :

في هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات النموذج بناء على ماتقدمه النظرية الإقتصادية وأ المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة.[23]

وصف وتعريف متغيرات النموذج:

إن دالة الإستثمار تتحدد بواسطة العوامل التالية: الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، والواردات، الصادرات، ومعدل التضخم

الإستثمار: واستخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات والطاقة الانتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة

تعريف سعر الصرف:

لا يمكن النظر الى سعر الصرف من أحد زاويتين فمن زاوية أولى يمكن النظر الى سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية (الجنيه السوداني) التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية.ومن زاوية ثانية يمكن النظر الى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الوطنية.[24]

ولهذا السعر أهمية كبيرة في تحديد حجم وا إتجاهات التبادل السلعي والخدمي وا إنسياب رأس المال بين الدول حيث أن تخفيضه عن المستوى المحدد يؤدي الى تخفيض

(23)- عبد المطلب عبد الحميد ، 2000م ، النظرية الإقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ،ص228.

(24)-سامي عفيفي حاتم ، 1989م ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ، الطبعة الثالثة ، ص131 .

أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً مقومة بالعملات الأجنبية، وفي ذات الوقت يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات الأجنبية مقومة بالعملة المحليةو العكس عند ارتفاع السعر عن مستواه الحقيقي [25]

تختلف سياسة سعر الصرفمن دولة لأخرى تبعاً لاختلاف الظروف الإقتصادية والمالية التي تشهدها كل من تلك الدول، ومن أهم العوامل الاقتصادية والمالية التي تحدد سياسة سعر الصرف درجة الانفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي وهيكل الصادرات والواردات وحركة تدفق رؤوس الأموال الى الدولة وخروجها منها : إضافة الى الأهداف الاقتصادية التي ترغب الدولة في تحقيقها والسياسات الاقتصادية المتبعة وخصوصاً السياسة النقدية والمالية والتجارية [26]

التضخم :

هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية طويلة حيث ان هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع اسعارها محلياً ويؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقل من مقدرتها في المنافسة خارجياً وفي نفس الوقت فان الطلب على السلع المستوردة بتزايد

مما يؤثر سلباً على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات وبالتالي على استقرار اسعار الصرف.[2]

الصادرات والواردات:

كلما زادات قيمة الصادرات عن الواردات من السلع والخدمات كلما ارتفعت قيمة عملة الدولة، والعكس صحيح، الأمر الذي يؤثر على حركة الحساب الجاري ومن ثم يتغير سعر الصرف، حيث ان زيادة حصيلة الدولة من الصادرات والفائض من الحساب.

الناتج المحلي الإجمالي:

هو قيمة السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال السنة بالاسعار الجارية.

---

(25)- محمد خير الزبير ،1985م ، سياسة سعر الصرف وأثرها على الاقتصاد القومي والقطاع المصرفي ، ورقة مقدمة لتنظيم سوق النقد الأجنبي في السودان ، الخرطوم ، ص14.

(26)- محمد عثمان أحمد ، 1995م ، سياسة سعر الصرف وأثرها على تجارة السودان الخارجية ، مجلة المصرفي ، العدد الرابع ، ص14.

[2] حيدر عباس حسين وآخرون ، 2006م مرجع سابق ص13.

المبحث الثاني

تقدير النموذج القياسي

يتضح أن هنالك عدد من المتغيرات المؤثرة على تدفق الإستثمار في السودان ولكن لغرض هذه الدراسة سوف نركز على بعض المتغيرات التي تعتبر ذات تأثير كبير على جذب الإستثمار نحو السودان والتي تم إختيارها بناءاً على صلتها بالموضوع من ناحية وتوفر البيانات حولها من ناحية أخرى ومن ثم فإن النموذج القياسي المراد تقديره يمكن وصفه كما يلي:

$$I=B0+B1GDP+B2EXR+B3INF+B4EXP+B5IMP+U$$

هنالك عدد من المتغيرات المؤثرة على الإستثمار في السودان لم يتم تضمينها في تحليلنا لعدم توفر البيانات حولها.

وعليه فان النموذج يفترض ان نسبة الإستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي يتحدد بمعدل التضخم ومعدل سعر الصرف والصادرات والواردات.

فيما يتعلق بالإشارات المتوقعة لمعالم المتغيرات تفترض الدراسة ان معامل سعر الصرف يمكن ان يكون موجب أو سالب فهو غير محدد حسب الدراسات التطبيقية، أما فيما يتعلق بمعامل التضخم فيفترض ان يكون سالباً ، ومعامل الصادرات فيتوقع ان يكون موجباً ومعامل الواردات تفترض الدراسة أن يكون سالباً أوموجباً .

تستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1990-2015) تم تجميعها من عدة مصادر

تقدير النموذج القياسي : Estimation of the Econometric Model

ان تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول الى تقديرات مقبولة لقيم المعاملات للمتغيرات المستقلة وتتم عملية التقدير بعد تجميع البيانات عن المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة اذا ً هي عملية تحويل العلاقة الدالية الى علاقة رياضية ومن ثم تقدير قيم المعاملات باستخدام إحدى طرق الاقتصاد القياسي.

تحليل ومعالجة البيانات:

تستخدم الدراسة اسلوب التكامل المشترك فهو يستخدم لمعالجة وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الاعلى وكذلك عدم التجانس باستخدام برنامج E.Views ولمعرفة درجة الارتباط بين المتغيرات وتأثيرها تحليل التكامل المشترك احد المفاهيم الجديدة في مجال الاقتصاد القياسي وكذلك تحليل السلاسل الزمنية يعني وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها. ومن ثم تحديد محددات الإستثمار في السودان في الأجل الطويل، يبدأ تحليل التكامل المشترك بتعيين رتبة تكامل كل متغير على حدة فمن المعلوم ان اي تحليل يستخدم بيانات السلاسل الزمنية يجب أن يبدأ بإختبار سكون السلسلة وذلك لتفادي مايعرف بالإنحدار الذائف وباستخدام اختبار جذر الوحدة يتم التحقق من استقرار السلاسل الزمنية باختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

العلاقات الاقتصادية عادة ماتشتمل على متغيرات تفسيرية ترتبط بمتغيرات تابعة من خلال معلمات مجهولة يرغب المحلل القياسي بتقديرها في حال وجود الأخطاء العشوائية، وكما هومعروف في أدبيات الإقتصاد القياسي إن احد مكونات الاخطاء العشوائية ناتج عن أخطاء في هذه المتغيرات، وبما ان دقة

التقديرات تعتمد بشكل اساسي على حجم وطبيعة هذه الأخطاء لذلك لابد من تحسين دقة قياس متغيرات النموذج، وذلك عن طريق التحليل الأولي للبيانات وخاصة إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية، إذ أن معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها.

تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

نموذج الإستثمار يشتمل على المحددات الاتية :

$$I= a + GDPX1+ EXCX2 + INFX3 +IMPX4 +EXPSX5 + U$$

a = يقصد به الثابت وهو المقدرة الذاتية للإستثمار

I= الإستثمار

GDP= الناتج المحلي الإجمالي

INF= التضخم

EXC = سعر الصرف

Imp= والواردات

Exp الصادرات

U= الخطأ العشوائي لمعادلة الإستثمار

إختبار جذر الوحدة:test unit root

إختبار جذر الوحدة يعني أن يساوي معامل الانحدار الواحد الصحيح ووفقاً لهذا فإن عدم وجود جذر الوحدة يحدد مدى إستقرار السلسلة ومن الإختبارات التي تستخدم لإختبار الإستقرار

1. **إختبار ديكي فوللر Augmented Dickey-Fuller**
2. **إختبار فيليبس بيرون Philips and peron**

جدول رقم (1): يوضح إختبار جذر الوحدة عن طريق ADF عند المستوى

المتغير	عند المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
الإستثمار	0.764	-7.472	-
الناتج المحلي الاجمالي	0.100	-4.11	-
سعر الصرف	-0.721	-	-5.37
التضخم	-1.647	-7.849	-
الصادرات	-3.290	-	-
الواردات	-1.53	-6.36	-

المصدر: اعداد الباحثة، من نتائج برنامج (E.views) 2017م

يلاحظ من نتائج إختبار جذر الوحدة ان متغير الصادرات مستقر اي متكاملة من الدرجة صفر حيث

كانت القيمة المحسوبة ل "ت" 3.290- اصغر من القيمة الحرجة3.029- عند مستوى الدلالة 5% وقيمتها الإحتمالية 0.030اقل من 0.05. اما بقية المتغيرات

فكانت القيم المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة والقيمة الاحتمالية كانت اكبر من 0.05 مما يشير الى ان هذه المتغيرات غير ساكنة بالتالي متكاملة من درجة على الأقل واحد

جدول رقم (2): يوضح نتائج الأجل الطويل (معاملات معادلة التكامل المشترك)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	1.443613	2.108219	0.684755	0.5006
LOG_INF	-1.406666	0.363193	-3.873050	0.0008
LOG-EXCH	325.8464	14394.04	0.022638	0.9822
LOG_IMPORT	1.587296	0.352191	4.506918	0.0002
LOG-EXPORT	0.451644	0.249378	1.811081	0.0838

المصدر: اعداد الباحثة، من نتائج برنامج (E.views) 2017م

قيمة ديربن واتسون ومعامل التحديد المعدل

R-squared	Durbin-Watson stat	Prob(F-statistic)
0.804352	1.804277	0.000000

المصدر: اعداد الباحثة، من نتائج برنامج (E.views) 2017م

تشير النتائج الى ان النموذج ككل دال إحصائياً حيث كانت القيمة الاحتمالية ل F هي 0.000 وهي اقل من 0.05 وتشير قيمة معامل التحديد R^2 الى ان 80.% من التغير في المتغير التابع تفسر بواسطة النموذج وهذا يدل على جودة توفيق النموذج قيمة DW = 1. 1.80 لاتشير الى وجود مشكلة ارتباط ذاتي في المتغير العشوائي.

من خلال قيمة t لاختبار المعاملات منفردة يتضح ان مؤشر الاستقرار السياسي وهو التضخم مؤثر في الاستثمار حيث كانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والعلاقة سالبة. اي ان التغير في التضخم يؤثر عكسياً في التغير في الاستثمار وفيما يتعلق بالصادرات جاءت نتيجته موجبة اي كلما زادات الصادرات زاد تدفق الاستثمار نحو السودان. وان سعر الصرف ليس ذو دلالة احصائية اي انه ليس من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة.

المبحث الثالث

تقييم النموذج القياسي

معايير نظرية إقتصادية :Theoretical Economic Criterion

هي المعايير التي يتم تحديدها من خلال النظرية الاقتصادية وتتعلق بحجم وا إشارة المعاملات.

معايير إحصائية :Statistical Criterion

هي عدد من الاختبارات تجرى لتحديد درجة الاعتماد على تقديرات معاملات النموذج وتلي الاختبارات الاقتصادية من حيث الاهمية وتتضمن :

- اختبار معنوية الانحدار المقدر والقدرة التفسيرية له باستخدام F، R،R2
- اختبار معنوية معامل الانحدار باستخدام S .E،r،t

معايير قياسية : Application and Forecasting

تستخدم هذه المعايير كتقييم الاختبارات الاحصائية وتحديد درجة الثقة بها ولهذه فهي تسمى اختبارات من الدرجة الثانية مثل اختبار عدم وجود ارتباط خطي متعدد حاد في النموذج المقدر اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي، اختبار عدم تجانس التباين، اختبار معنوية الفروق بلين القيمة المقدرة والقيمة الفعلية للمتغير المعتمد واختتبار القوة التنبؤية للنموذج المقدر.

التطبيق والتنبؤ :

هي المرحلة الاخيرة من منهجي البحث في الاقتصاد القياسيحيث يستخدم النموذج المقدر والذي اجتاز جميع الاختبارات اما للتحليل لسياسة اقتصادية معينة سبق وان اعتمدت أو للتنبؤ بقيم المتغير المعتمد في المستقبل. [27]

(27)-.بسام يونس إبراهيم ، 2002م ، الاقتصاد القياسي ، دار عزة للنشر ، السودان ، ص ص22-23.

النتائج :-

من خلال نتائج تحليل بيانات السلاسل الزمنية لنموذج الإستثمار غير مستقرة في مستواها لذلك لابد من إختبار التكامل المشترك لنموذج الاستثمار حيث انه يوجد تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

- **هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم والاستثمار في السودان**

بلغت قيمة معامل التضخم (1.406666-) والقيمة الإحتمالية (0.0008)وبما أن القيمة الإحتمالية أقل من (0.05) واشارة معامل التضخم سالبة دل ذلك على وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم والإستثمار هذا يعني ان تحسن الاداء الاقتصادي الكلي المتمثل في إنخفاض معدل التضخم كان من ضمن العوامل المحفزة للإستثمار في السودان.

_ **هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والاستثمار في السودان**

بلغت قيمة معامل سعر الصرف (325.8464) والقيمة الإحتمالية (0.9822)وبما أن القيمة الإحتمالية اكبر من (0.05) ليس ذات دلالة احصائية بما أن اشارة معامل سعر الصرف موجبة يعني انه له دور في التأثير على الاستثمار في السودان ولكنه ليس من العوامل المهمة في جذب الإستثمار .

- **هناك علاقة طردية بين الواردات والاستثمار في السودان**

بلغت قيمة معامل الواردات(1.587296)جاء لما كان متوقع زيادة واردات الدولة قد يفتح مجالاً لكثير من الدول بالتفكير للاستثمار داخل القطر والقيمة الاحتمالية (0.0002) اي انه ذات دلالة احصائية من العوامل المهمة لجذب الاستثمار. دخول النفط زاد من استيراد السلع الرأسمالية التي تسهم في استخراج النفط

- **هناك علاقة طردية بين الصادرات والإستثمار في السودان**

بلغت قيمة معامل الصادرات(0.451644) اشارة معامل الصادرات موجبة كما هومتوقع والقيمة الاحتمالية(0.0838) كان من ضمن العوامل المحفزة لتدفق الاستثمارات الى السودان. ممايعني ان سياسة التحرير الاقتصادي كان لها دور في

جذب الاستثمارات تتفق مع النظرية الاقتصادية فهي موجبة الا انها غيرمعنوية كلما زاد الاستثمار زادت الصادرات ويعزى ذلك الى الاعتماد على بيانات غير دقيقة.

التوصيات :

في ضوء هذه النتائجيتوقع أن يلعب الإستثمار دور هاماً في تمويل التنمية الإقتصادية في الاجل الطويل وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب لجذب الإستثمارات خصوصاً وان السودان يمتلك موارد زراعية ومعدنية عليه توصي الدراسة بالاتي:

1. الاهتمام بتحسين مناخ الاستثمار لتشجيع الاستثمار في السودان
2. الاهتمام بتنمية الصادرات التى تعتبر من ضمن العوامل المحفزة لتدفق الاستثمار الى السودان.
3. الاستفادة من تجارب الدول المجاورة من حيث تبني الخطط والبرامج وا إصدار التشريعات ومنح التسهيلات الجاذبة للاستثمار الأجنبي والوطني.
4. تخفيض العوامل التي تؤثر سلباً على الإستثمار.
5. التعاون الدولي المشترك وتوفير الثقة وكفالة الضمانات لحقوق الملكية وتشجيع المستثمر الاجنبي والمحلي.
6. توصي الدراسة بتسليط الضوء على دور العوامل الاخرى المؤثرة في الإستثمار والتي لم يشملها تحليلنا وتقتر ح الدراسة :

1/ الترويج للإستثمار في مجال مشروعات الري والموارد المائية.

2/ ضرورة إلزام التمويل المصرفي بتقديم تمويل للقطاعات الإنتاجية وتخفيض الهوامش الربحية ما أمكن أسوة بالدول الأخرى خاصة للمستثمرين بالقطاع الزراعي.

3/ تشجيع إقامة التجمعات الاستثمارية مكتملة البنيات الأساسية

المراجع :

اولاً : القران الكريم

المراجع باللغة العربية :

1. أحمد رمضان نعمة الله د.محمد سعيد عائد، ايمان ناصف، 2001، النظرية الإقتصادية الكلية (الاسكندرية دار الجامعة طبع ونشر وتوزيع.
2. بسام يونس إبراهيم، 2002م، الاقتصاد القياسي، دار عزة للنشر، السودان.
3. حامد العربي، 2000، تقييم الإستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
4. سامي عفيفي حاتم، 1989م، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
5. طارق الرشيد، 2005م، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي.
6. طاهر محسن صالح مهدي، 2005، المسؤلية الإجتماعية واخلاقيات العمل (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
7. عادل عبدالله، 1996م، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الإقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
8. عبدالسلام ابو قحف، 2003، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية.
9. عبدالمطلب عبد الحميد، 2000م، النظرية الإقتصادية، الدار الجامعية،الاسكندرية
10. علي جاسم الصادق، 2011م، المجلة الاقتصادية،الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على ميزان المدفوعات المملكة العربية السعودية، العدد 631.
11. علي عباس،1994، الإدارة المالية (عمان مؤسسة زاهي للنشر).
12. قاسم نايف، 2009م، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، عمان، دار الثقافة.
13. محمد سويلم، 1987، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارن (القاهرة، دار الطباعة الحديثة).

14. محمد عثمان أحمد،1995م، سياسة سعر الصرف وأثرها على تجارة السودان الخارجية، مجلة المصرفي، العدد الرابع.
15. محمد مطر،1999، إدارة الإستثمار، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الرسائل الجامعية :-

1. السماني مصباح عبدالحسين أحمد،2010م، محددات الإستثمار في السودان خلال الفترة 1990ـ2008م رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2. رانية عبدالله حسن عبدالله، دالة الإستثمار في السودان خلال الفترة (1980-1990م)2000م
3. محمد عوض الكريم ادم احمد، 2006م، محددات الإستثمار في السودان للفترة (1970ـ2000م) رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة أمدرمان الإسلامية.
4. محمد سليمان احمد كرسي، 2000م، واقع ومشاكل ومعوقات الإستثمار المباشر بالسودان بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
5. ناهد عمر حسن الخليفة محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة 1990-2008م جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
6. هند خالد حمد الملك - دور الإستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التنمية المستدامة في السودان (دراسة حالة بنك البركة السوداني)
7. واقع الاستثمار في السودان،2010،(المحددات والحلول) alnours .economics.blogspot.com

الاوراق العلمية:-

1- ورقة حول مسيرة الإستثمار في السودان الحاضر والمستقبل، وزارة الاستثمار الاتحادية أغسطس 2010

التقارير والمنشورات-:

1- وزارة الإستثمار، تقرير2014 السودان

2-مناخ الإستثمار العربي، تقرير 2007

3-وزارة الاستثمار، تقرير 2006م، السودان

4-محمد خير الزبير، 1985م، سياسة سعر الصرف وأثرها على الاقتصاد القومي والقطاع المصرفي، ورقة مقدمة لتنظيم سوق النقد الأجنبي في السودان، الخرطوم.

5-مجلة الاهرام، 2015م، الاستثمار المحلي والاجنبي وتقرير الإستثمار العالمي، مصر العدد47005.

6-حيدر عباس حسين وآخرون،2006، محددات سعر الصرف في السودان (1982-2004م) بنك السودان، إصدارة رقم 7،2006

7-هوشيار معروف،الإستثمارات والاسواق المالية، الاردن، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الاولى.

8-وزارة الاستثمار، 2001, ورقة الاستثمار في السودان الحاضر وافاق المستقبل الادارة العامة للبحوث والمعلومات والتعدين،الخرطوم،شركة مطابع العملة المحدودة.

9-جهاز الاستثمار 2002م

10- وزارة الاستثمار2010م

11- وزارة الطاقة 2010م

12- وزارة الإستثمار، محور المشاكل والمعوقات ومقترحات الحلول، السودان

13- Databank.banka ldawli.org / data/ reports.aspx25

14- التقارير السنوية لبنك السودان

15- الجهاز المركزي للاحصاء

ملحق رقم (1) متغيرات نموذج الإستثمار

السنوات	الإستثمار مليون دولار امريكي	التضخم %	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعارالجارية(دولار)	سعر الصرف	الصادرات مليون دولار	الواردات مليون دولار
1990	3.113	67.4	12.40865	4.5	4.99	8.768033
1991	0.06	122.5	11.37922	4.5	3.795	13.355
1992	0.009	119.2	7.03422	10	3.690205	10.1463
1993	0.016	101.2	8.881786	13.2	3.757332	6.426566
1994	9.918	115.9	12.79419	21.6	6.001188	12.6914
1995	1.2	69	13.82974	40	6.872644	13.5573
1996	0.04	130.4	9.018243	124.6	6.722947	14.20489
1997	9.79	47.2	11.68149	157.6	6.242158	14.61937
1998	37.07	17	11.25033	199	7.540075	17.07017
1999	37.08	16.2	10.68205	251.6	8.31	18.09
2000	39.22	9.9	12.25742	2.57	19.59294	16.44906
2001	57.4	4.9	13.18298	2.59	15.02578	16.86824
2002	71.318	8.3	14.80319	2.63	20.69338	25.78329
2003	134.919	7.4	17.6465	2.61	26.16599	30.29864
2004	151.107	7.3	21.45747	2.52	38.1041	42.98436
2005	156.169	8.5	26.52454	2.44	50.86918	75.33463
2006	184.1834	7.2	35.82241	2.17	68.32645	95.54285
2007	150.438	6.7	45.89895	2.02	100.457	104.0369
2008	165.312	14.2	54.52658	2.09	131.3847	106.8149
2009	172.6298	4.0	53.15021	2.31	84.87454	106.2911
2010	206.3731	19.6	65.63411	2.32	129.5847	113.1014
2011	173.4377	21.0	67.32729	2.65	118.2781	104.6538
2012	231.1461	27.6	68.12563	4.45	62.80633	105.6071
2013	168.7884	36.7	72.06594	5.57	63.71027	107.2915
2014	125.1281	29.9	82.15159	5.7	66.94643	92.91098
2015	172.8373	15.2	97.15612	5.9	79.49533	106.0807

المصدر: مؤشر التنمية العالمية25reports.aspx / data/ Databank.banka ldawli.org،

التقارير السنوية لبنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء

ملحق رقم (2)

نتائج تحليل الانحدار

Dependent Variable: LOG(INV)
Method: Least Squares
Date: 02/21/18 Time: 13:59
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.443613	2.108219	0.684755	0.5006
LOG(INF)	-1.406666	0.363193	-3.873050	0.0008
LOG(X)	1.587296	0.352191	4.506918	0.0002
LOG(EX)	0.451644	0.249378	1.811081	0.0838

R-squared	0.804352	Mean dependent var	2.951110
Adjusted R-squared	0.777673	S.D. dependent var	3.210005
S.E. of regression	1.513567	Akaike info criterion	3.807454
Sum squared resid	50.39948	Schwarz criterion	4.001007
Log likelihood	-45.49690	Hannan-Quinn criter.	3.863190
F-statistic	30.14902	Durbin-Watson stat	1.804277
Prob(F-statistic)	0.000000		